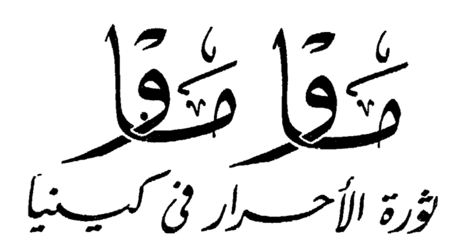


دراسات في السياسة الاستعمارية



بقلم

دكتور راشد البراوي

كلية التجارة — جامعة فؤاد الأول

وعضو المجلس الدائم
لتنمية الانتاج القومي

الطبعة الثانية

١٩٥٣

ملتزمة الطبع والنشر

مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع عدلي باشا ، بالقاهرة

إلى الضمير الانساني النزيه الذي لا يعترف بفوارق بين الناس مردها
إلى اختلاف الجنس أو اللون أو اللغة أو الدين .

الطبعة الثانية من :



نفدت طبعته الأولى فى أيام وصدرت الثانية مزيدة بصورة واضحة وترجم إلى الانجليزية . وعلقت عليه الصحافة فى كافة أنحاء العالم ، مقدرة ومرحبة .

٢٨٢ صفحة

الثمن $\frac{\text{ص}}{١٨}$

THE MILITARY COUP

IN EGYPT

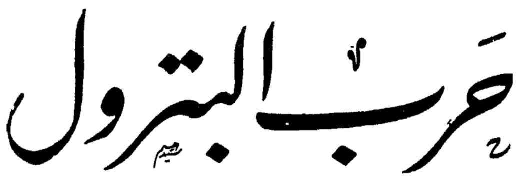
AN ANALYTIC STUDY

By

Dr. Rashed El-Barawy

عرض وتحليل لانقلاب يوليه ١٩٥٢ أمام الرأى العام الأجنبى فى مصر والعالم ، ويتضمن النص الكامل بالإنجليزية لجميع قوانين الإصلاح التى صدرت منذ ذلك التاريخ .

الثمن	فى مصر	٣٥ قرشاً
	فى الخارج	٧ شلنات



في الشرق الأوسط

تأليف

دكتور راشد البراوى

(الطبعة الرابعة)

كان لكتاب « حرب البترول فى الشرق الأوسط » أعظم الأثر فى إنماء الوعى ، وفى الأحداث الخطيرة التى شهدتها إمبراطورية البترول بالشرق الأوسط خلال السنوات التى أعقبت ظهور هذا المؤلف لأول مرة .

ومنذ صدور الطبعة الثالثة حدثت تطورات ضخمة دعا إليها وتوقعها صاحبه ، وصار لزاما تسجيلها وتحليلها ، وهكذا صدرت الطبعة الحالية وقد زادت نحوا من ١٢٠ صفحة بسبب الأحداث والمشكلات ، والجداول الاحصائية والوثائق والملاحق الكثيرة التى أضيفت حتى تكون الصورة واضحة .

والحق ، إن هذه الطبعة ، أو الكتاب الجديد بعبارة أدنى إلى الدقة فى الوصف ، لتعد أعظم مرجع فى هذا الموضوع الخطير ، ولا مثيل لها فى أية لغة أجنبية .

٣٢٤ صفحة
من القطع الكبير

الثمن ٤٠ قرشا

موضوعات اليوم ... وكل يوم :

	ص
١ ـ النقطة الرابعة فى الميزان	١٠
٢ ـ مشروع سوريا الكبرى	٥
٣ ـ مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط (الطبعة الثانية)	١٠
٤ ـ الكتلة الاسلامية	٨

مقدمة الطبعة الثانية

كان صدور الطبعة الأولى من هذا البحث الصغير موضع الترحيب من جانب القراء فى الشعوب الحرة والنزاعة إلى الحرية ، كما كان موضع ذعر فى الدوائر الإستعمارية لأننا حاولنا - بقدر ما وسعنا الجهد - أن نزيح الستار عن دعاويها وألاعيبها ، وأن نوضح حقيقة الأحوال فى كينيا وأن نثبت بالأدلة أنها إحـــدى تلك الحركات القومية الضخمة التى تشهدها القارة الإفريقية ، كما فضحنا نية الاستعمار الأبيض المبيتة من حيث تدبير الخطة للقضاء على الزعيم الكينى الكبير چومو كنياتا .

ولم يكد يصدر هذا البحث حتى تلقفته الأيدى مما جعل لزاما علينا أن نعيد طبعه . وخلال الفترة التى أعقبت الطبعة الأولى كان ذلك البلد الإفريقى مسرحا لتطورات على جانب كبير من الأهمية ، فاتسع نطاق الثورة وأصبحت جماعة ماو ماو مصدر الذعر للرجل الأبيض أو للسلطات الاستعمارية ، وما زالت الحركة على أشدها ، بل إنها لتزداد قوة وعنفاً ، ولن يهدأ لها بال حتى تحقق أهدافها الكبرى فتجعل صاحب البلد الأصلى السيد والحاكم فى وطنه والمنتفع بخيراته .

وكذلك قدم الزعيم الوطنى الكبير إلى المحاكمة ولكن الحيلة الإستعمارية وقد انكشف أمرها لم تر بدأ من إقامة الوزن لسخط

الرأى العام العالمى ، فلم تعدمه كما كان مقدراً ، ولكنها فى الوقت نفسه لم تطلق سراحه بل حكمت عليه بالسجن .

واليوم ، ونحن نكتب هذه السطور نعلم أن الرجل قد استأنف الحكم ، وأن الأحرار فى كل مكان ليأملون نجاحه فى محاولته فإن فى تبرئته نصراً للعدالة والحرية والقومية ، بل والإنسانية .

مايو ١٩٥٣ — المؤلف

لماذا أكتب هذه الصفحات

يشهد العالم اليوم ثورات تتفاوت من حيث حدتها وعنفها ، فى المناطق والمستعمرات الإفريقية التى يسيطر عليها الرجل الأبيض ولا يريد أن يعترف أن الظروف قد تغيرت ، وأن الاستعمار أصبح من أخطاء التاريخ التى ينبغى محوها ، لأنه صار بالفعل قيداً على التقدم الذى تجاهد من أجله البشرية .

لقد بدأت القارة المظلمة تتحرك للخلاص من الاستغلال ، وقامت الشعوب الإفريقية تطالب بحقوقها الأساسية ، فى الحرية والاستقلال والمساواة . ففى اتحاد جنوب إفريقية وفى كينيا وأوغنده وتنجانيقا والكنغو وغيرها تعلن الشعوب أنها لم تعد تحتمل سياسة التمييز العنصرى ، ولن تقبل أن تظل موارد بلادها وثرواتها احتكاراً لهذه القلة البيضاء من الأوربيين وأمثالهم ، ولن تسمح للرجل الأبيض أن يظل السيد والحاكم الذى يعمل بما يملك من قوة وحيلة على أن يبقيها فى هذا المستوى المنحط من الفقر والجهل والمرض .

إن الدول الاستعمارية تعمل جاهدة على إخفاء الحقائق ، فهى تصم الإفريقيين المكافحين الأحرار بأنهم إرهابيون تارة ، وأنهم مدفوعون من جانب عوامل خارجية تارة أخرى ؛ كما تسلط عليهم فى الوقت نفسه أسلحة التدمير والتقتيل بعد الاضطهاد والسجن والمحاكمات التى تنفر منها أولى مبادىء العدالة ، وهاهى تونس والجزائر

ومراكش تقدم لنا الدليل القاطع على أساليب الاستعمار . ولكن هذا الذى نلقاه فى مختلف أرجاء القارة الإفريقية إن هو إلا الإنعكاس الطبيعى للقوميـة الناهضة والنزاعة إلى تحقيق أهدافها فى الحرية والمساواة والعدالة ، من أجل الصالح الانسانى العام والسلام العالمى .

ولقد برزت فى الآونة الأخيرة الحركة القائمة الآن فى كينيـا وأخذت تسترعى الانتباه فى كل مكان ، وصار اسم « ماو ماو » على الألسنة . والغرض من هذه الصفحات أن نلقى قدراً كافياً من الضوء على هذه الحركة والعوامل الأساسية التى تكمن وراءها ، من اقتصادية واجتماعية وسياسية ، ولنبين أنها جزء من هذه الثورة التحريرية التى تجتاح ما جرى العرف الاستعمارى على تسميتها بالقارة المظلمة أو السوداء .

منذ سنوات قلائل تحدث المستر تريجفى‌لى ، الأمين العام السـابق للأمم المتحدة ، فقال إن عهد سيطرة الرجل الأبيض على آسيا قد انتهى ، ولم يعد له سوى إفريقية ، وهاهى الأخيرة قد أخذت تفيق من سباتها وتطالب بحريتها حتى تلحق بركب الحضـارة الذى يعمل الاستعمار على تعطيل سيره ، وهى لن تتوقف عن كفاحها حتى تبلغ غايتها ، طال الزمن أو قصر ، وشاء الاستعمار أو لم يشأ .

راشد البراوى

القاهرة – ٢٤ ديسمبر ١٩٥٢

ماذا تعرف عن كينيا ؟ (١)

تقع مستعمرة ومحمية كينيا على ساحل المحيط الهندى فيما بين نهر أومبا Umba ورأس ديك Dick's Head ، وتمتد فى الداخل حتى بحيرة فكتوريا وأوغنده . والمساحة الكلية ١٦٠ر٢٢٤ من الأميال المربعة ، بينما يبلغ عدد السكان ٣٠٠ر٩٠٠ر٤ نسمة طبقا لتقدير عمل فى ٢٥ فبراير من عام ١٩٤٨ ، ومن هؤلاء :—

٠٠٠ر٢٩ أوربى
٩٠٠ر٩٠ هندى
٩٠٠ر٢٣ عربى
٥٠٠ر٧٥٤ر٣ إفريقى

ويكثر العرب على مقربة من الساحل ، ويرجع وجودهم إلى القرون الماضية حين كان للعرب سلطان فى هذه المناطق .ووفد عدد كبير من الهنود حين بدأ إنشاء الخط الحديدى ، كما اشترك عدد من الجنود السيخ فى غزو إفريقية الشرقية لحساب انجلترا ، ولا ينبغى أن ننسى كذلك العلاقات التجارية القديمة بين الهند وشرق إفريقية . أما الأوربيون ، وأغلبيتهم الساحقة من الإنجليز ، فقد وفدوا إلى البلاد بعد بدء استعمارها . وإذا ما توغلنا إلى الداخل ألفينا أجناسا من الإفريقيين يتكلمون لغات البانتو ، كما نجد قبائل أخرى غيرها مثل

---

(١) Statesman's Year-Book

كافيروندو ، ناندى ، لودبوا ، ماساى . ويقع ثغر ممباسا على الجانب الشرقى من جزيرة بهذا الإسم ، وهونهاية سكةحديد «كينياـأوغنده» وعلى الجانب الجنوبى الغربى من الجزيرة نفسها نجد ميناء كيلنديني Kilin dini ، وهو من أفضل الموانى الواقعة على الساحل الشرقى لإفريقية ويتسع للسفن الكبيرة .

والأرقام التالية عن التجارة الخارجية تلقى ضوءاً على أهمية البلاد الاقتصادية :

السنة	الواردات	الصادرات	إيرادات الجمارك
١٩٤٣	١٢٬٩٠١٬٩٧٤	٩٬٨١٨٬٤٦٣	١٬٠٣١٬٦٧٧
١٩٤٤	١٣٬٩٤٠٬٤٨٦	١٢٬٤٢٩٬٩٠٩	٢٬٢٨٨٬٠٧٤
١٩٤٥	١٣٬٠٢٩٬٧٤٨	١٥٬٧٣١٬٧٣٠	٢٬٢٤٤٬١٥٩
١٩٤٦	٢٠٬٣٠٦٬٤٧١	١٦٬٧٥٠٬٨٢٠	٣٬٦١٠٬٠٠٥
١٩٤٧	٢٩٬٥٢٨٬٥٤٤	٢١٬٠٦٥٬٦٢١	٤٬٩١٨٬٧٠١

وتعتبر بريطانيا العميل الأول كما يتضح من البيان التالى :

السنة	الصادرات إلى بريطانيا	الواردابت من يريطانيا
١٩٤٧	٩٬٠٩٠٬١٦٧	٣٬٧٥٩٬٣١٨
١٩٤٨	١٧٬٤٤٥٬٨٦٧	٤٬٠٧٤٬٤٤٢

وأهم غلات الإصدار البن والشاى وقصب السكر والقطن (بمقادير قليلة) ، بينما تصدر البلاد سنويا مقادير كبيرة للغاية من الجلود .

وصول الرجل الأبيض

وبداية الاستعمار

قبل عام ١٨٨٤ وإلى الشمال من مستعمرة موزمبيق البرتغالية كانت تمتد منطقة واسعة قمينة أن تجذب أنظار الاستعمار فى الوقت المناسب إذ لم تكن مملوكة بعد لأية دولة أوربية ، بينما كان يدعى حق السيادة عليها سلطان زنجبار . وفى تلك السنة « وصل إلى البلد الأخير المغامر الألمانى كارل بيترز مع بعض الرفاق ، وبفضل المعونة التى قدمها لهم أحد البيوت التجارية الألمانية فى زنجبار ، ضربوا فى الداخل . ولم يمض عشرة أيام حتى عاد الرجل ومعه اثنى عشرة معاهدة موقع عليها من عدد من الزعماء الوطنيين الذين لم يدركوا حقيقتها والغرض منها . والنتيجة انه استطاع ان يضع مساحة قدرها ٦٠٫٠٠٠ من الأميال المربعة تحت حماية «شركة الاستعمار الألمانى » التى سبق له ان انشأها . وعاد إلى برلين حيث أعاد تنظيم الشركة واطلق عليها اسم « شركة إفريقية الشرقية الألمانية » ، واستطاع ان يحمل بسمرك على ان يعلن حماية الحكومة لها . ودهش الناس من تصرف الوزير الألمانى إذ يعلمون انه كان معارضا فى مشروع بيترز . ولكن الواقع ان بسمرك كان يتصرف فى حذر فلا يريد ان يتخذ موقفا إيجابيا إلا إذا كان النجاح حليف المغامرة .

ولـكن الإنجليز ، بالرغم من مشاغلهم فى آسيا والمترتبة على التوسع الروسى ، لم ينظروا بعين الارتياح إلى تلك الجهود التى تبذلها ألمانيا فى إفريقية الشرقية. وقبل وصول كارل بيترز بشهور قلائل توغل المكتشف الإنجليزى سير هارى جونستون إلى منطقة جبل كليمنچارو وعقد طائفة من المعاهدات مع عدد من الزعماء الوطنيين ، وهذه أخذها فى عام ١٨٨٥ جماعة من تجار منشستر وغيرهم الذين أسسوا « جماعة إفريقية الشرقية الألمانية » والتى تحول اسمها فيما بعد فصار « شركة إفريقية الشرقية البريطانية الإمبراطورية » ولما كان للفرنسيين أطماع فى شرق إفريقية اتفقت الدول الأوربية الثلاث ، وهى إنجلترا وألمانيا وفرنسا ، على تأليف لجنة لتسوية عناصر الخلاف بينها ، ولتقرر ما إذا كانت المنطقة ملكا لسلطان زنجبار . وصدر قرار اللجنة فى العام التالى فإذا به يسمح للسلطان بجزيرتى زنجبار وبمبا Pemba إلى جانب شقة ساحلية عرضها ١٠ أميال وطولها ٤٠٠ ميل لبريطانيا ، والجنوبية لألمانيا . أما ماوراء هذه المنطقة الساحلية فقد اقتسمه الإنجليز والألمان وكان خط التحديد يمتد غربا حتى بحيرة فكتوريا . (١) وهنا تقدمت كل من الشركتين إلى السلطان تطلبان استئجار منطقة النفوذ الخاصة بكل منهما .

---

(١) مقابل ذلك أطلقت يد فرنسا فى جزيرة مدغشقر .

ولكن المنطقة الداخلية هى التى أصبحت موضع الخلاف . وراح الإنجليز يرددون هذه الأسئلة : هل تترك الألمان حرية التوسع حتى يلتقوا بدولة الكنغو الحرة عند بحيرة تنجانيقا وبذلك يسدون الطريق على المشروع البريطانى الخاص بمد خط حديدى عبر القارة من مدينة الرأس فى أقصى الجنوب إلى القاهرة فى الشمال ؟ وهل تكون «أوغنده» ، درة إفريقية الشرقية ، من نصيب الإنجليز أم الألمان ؟

وأخذت المسألة الأخيرة تشغل الأذهان ، وبخاصة عند ما وصل كارل بيترز إلى عاصمة أوغنده وعقد معاهدة مع ملكها .

ولكن المغامرة الألمانية لم تنجح ، ذلك أنه فى أول يوليه من عام ١٨٩٠ وقعت ألمانيا وبريطانيا ، معاهدة هليوجولاند » ، وبمقتضاها حصلت الدولة الأولى على شبه جزيرة هليجولاند (ذات الأهمية الإستراتيجية لألمانيا نفسها) ، ومقابل ذلك (فيما يختص بإفريقيه الشرقية) تنازلت عن دعاويها فى أوغندة ، وجزيرتى زنجبار وبمبا ، ومنطقة ويتو Witu (الواقعة على ساحل إفريقية الشرقية البريطانية) ونياسالاند . واستغلت إنجلترا الفرصة فأعلنت حمايتها على نياسالاند وزنجبار وبمبا وأوغندة .

وكانت الحكومة البريطانية قد أرسلت لجنة لفحص أحوال « شركة إفريقية الشرقية البريطانية » ، ورفعت اللجنة تقريرها وفيه أن تاريخ شركة إفريقية الشرقية البريطانية خلال السنوات الخمس

الأخيرة وحالتها الراهنة ، يوضحان بجلاء اخفاق التجربة التى قامت على وضع الإدارة والتجارة فى أيد واحدة ، فيما يختص بهذا الجزء من إفريقية ، وأن التعجيل بوضع حد لهذا النظام يكون أفضل بالنسبة إلى الشعوب الوطنية والتجارة البريطانية وزنجبار ، وعلى ما نعتقد بالنسبة إلى الشركة نفسها » . وهنا استقر رأى الحكومة البريطانية على شراء حقوق الشركة وممتلكاتها فى إفريقية الشرقية وأوغنده ، مقابل ربع مليون جنيه ، وفى سنة ١٨٩٤ أعلنت الحماية على أوغنده ، وطبق الاجراء نفسه بالنسبة إلى أفريقية الشرقية البريطانية فى العام التالى .

وكانت حدود الأخيرة تنتهى عند نيفاشا Niavasha ، وفى سنة ١٩٠٢ أضيفت إليها مقاطعات نيفاشا وكيسومو ، وبالأولى مرتفعات تصلح لاقامة الرجل الأبيض : أما الثانية فاقتطعت من أوغنده وبذلك وصلت حدود إفريقية الشرقية البريطانية إلى بحيرة فكتوريا .

ومنذ إعلان الحماية كان على رأس هذه «المحمية» مندوب مسئول أمام وزارة الخارجية البريطانية . ولكنها أصبحت بعد ذلك من اختصاص وزارة المستعمرات ، ابتداء من أول ابريل ١٩٠٥ ، وفى نوفمبر ١٩٠٦ وضعت تحت إشراف حاكم وقائد لقوات الاحتلال . وفى ٢٣ يولية ١٩٢٠ تقرر ضمها باسم « مستعمرة كينيا » ، وبذلك صارت من «مستعمرات التاج» ، أما الأراضى الواقعة على الساحل والتى كان قد سبق استئجارها من سلطان زنجبار فقد أطلق عليها اسم « محمية كينيا » .

وفى ١٥ يوليه سنة ١٩٢٤ وقعت معاهدة مع إيطاليا وبمقتضاها تنازلت انجلترا إلى الأخيرة عن نهرجوبا ومنطقة على الجانب البريطانى من النهر ، يتراوح عرضها بين ٥٠، ١٠٠ ميل ؛ وتم التسليم رسميا فى ٢٩ يونيه من السنة التالية ، وهكذا تنازلت انجلترا عن جزء من كينيا دون أن يكون لأهل البلاد أنفسهم رأى فى الأمر .

بهذا نعرف قصه الاستعمار الأبيض أو البريطانى بعبارة أخرى لكينيا . وسرعان ما أخذ المستعمرون يفدون على البلاد حيث يملكون أجود أرضها ويستغلونها لحساب أنفسهم ولحساب الإمبراطورية مما سنوضحه فى الفصول التالية .

آثار سيئة :

وهنا نسأل : هل كان مجىء الرجل الأبيض عامل خير لهذا البلد وأهله ، وهل كانت حضارته مصدر إسعاد ورفاهية ؟ يحدثنا بويل (١) أن من رأى البعض أنه منذ ابتداء استعمار كينيا حتى نهاية الربع الأول من القرن الحالى تناقص عدد سكانها بمقدار الثلثين . وبالرغم من تشككه فى صحة الرقم إلا أنه يقول إن من المحتمل أن ٥٠٫٠٠٠ منهم ماتوا خلال الحرب العالمية الأولى ، وأن ١٥٠٫٠٠٠

(١) Raymond Leslie Buell: The Native Problem in Africa. Vol . 1.p. 287 (Newyork 1928).

غيرهم هلكوا بسبب المجاعة ووباء الإنفلونزا فى عام (١٩١٨-١٩١٩). ولكى يدعم الرأى القائل بميل السكان الوطنيين إلى التناقص يورد لنا هذه العبارات البالغة الدلالة والمغزى من تقرير لإدارة الصحة.

« فيما بين عامى ١٩٠٤ ، ١٩٢٤ تمتعت قبائل كينيا بسلام داخلى ولكن فى الوقت نفسه كانت تجرى تغييرات اقتصادية ويحدث تطور على أسس جديدة . وكلا السلام والتقدم كانا صدمة أكثر منهما دافع ؛ وعطل نشوب الحرب فى عام ١٩١٤ ، على الأقل لمدة عشر سنوات ، وضع أو تطبيق الوسائل التى يمكن بها السيطرة على تلك الهزات . وفى ظل هذه الظروف ما كان ينتظر أن يزداد السكان » .ومعنى هذا أن إخراج الأهلين من ديارهم ، وحرمانهم من أراضيهم وتسخيرهم فى خدمة مزارع البيض ، إلى جانب الحرب والأمراض التى لم يمكن التغلب عليها بسبب عدم وجود خدمات صحية كافية ـ كل هذا كان لابد وأن يؤدى إلى تناقص السكان .

هذا بالنسبة إلى الإفريقيين ، أما فى حالة الأوربيين فان الكاتب نفسه يذكر لنا (١) أن عددهم ارتفع من ٣٫١٧٥ فى سنة ١٩١١ إلى ٩٫٦٥١ فى سنة ١٩٢١ أى أن الزيادة خلال تلك السنوات العشر بلغت ٢٠٤ فى المائة ، وفى سنة ١٩٢٦ ارتفع الرقم الأخير إلى ١٢٫٥٢٦ ، أى بنسبة ٣٠٪ خلال سنوات خمس .

---

(١) المصدر السابق ص ٢٨٨ .

ويشكو الأوربيون من أن الأهالى يرتكبون ضدهم الكثير من الجرائم كالعدوان على النفس وسرقة الماشية وما إلى ذلك ، ولعلنا لا نعدو الحقيقة لو ألقينا المسئولية الأولى على الطرف الأول بسبب سياسته فى اغتصاب الأراضى ، وتسخير الأهالى فى العمل بأتفه الأجور وفى أسوأ الظروف ، وتطبيق مبادىء التمييز العنصرى، وعدم النظر إلى السكان بعين الاحترام . « وأكثر من هذا فغالبا ما كان الوطنيون ضحايا الظلم فى المحاكم الأوربية ، فبينما تترفق هذه المحاكم مع الأوربيين إذا ارتكبوا ذنبا ضد الوطنيين فانها تبدو بالغة القسوة إذا ما تعلق الأمر بعدوان من جانب الوطنى على الأوربى . » (١) .

---

(١) شرحه ص ٢٧٧ .

تمليك الأرض للمستعمرين

لـكى يتسنى لنا أن نتعرف العوامل الجوهرية أو الأساسية التى تكمن وراء ثورة أهل كينيا ، يتعين علينا أن نعرض فى قدر من التفصيل للسياسة التى اتبعت منذ بدأ استعمار المنطقة ، إزاء الأراضى لأنها فى الواقع تمثل العامل الاقتصادى فى الحركة القومية التى نلقاها الآن فى المستعمرات التى يملـكها الرجل الأبيض فى القارة الإفريقية . إن سياسة التمييز العنصرى ، وإبعاد الافريقى عن الإدارة ، والقيود المفروضة على حياته الاجتماعية ، كل ذلك إنما يعد وسائل طبيعية لتمكين سيطرة الرجل الأبيض على اقتصاديات المستعمرات . ولما كانت الزراعة هى العنصر الأساسى فى النظام الاقتصادى اكتسبت مسألة الأراضى أهمية قصوى بالنسبة إلى الطرفين وهم المستعمرون الأوربيون من جهة وأهل البلاد الأصليون من جهة أخرى .

فحين وفد المستعمرون إلى كينيا فى أوائل العقد التاسع من القرن الماضى ، أخذوا يستحوذون على الأراضى من الوطنيين أو من شركة إفريقية الشرقية . وسياسة نقل الأرض إلى أيدى البيض وضع أسسها سير شارلز اليوت الذى عين مندوبا سامياً سنة ١٩٠٠ ، إذ كان يرى أنه لابد للسكة الحديدية التى أنشئت من أن تغطى نفقاتها ، ولا يتحقق هذا الهدف إلا بملء المناطق الخالية من السكان أو من الاستغلال بالمستعمرين .

إن الأوراق الرسمية تتحدث دائماً عن أن مصلحة السكان الوطنيين يجب أن تكون لها الأولوية ، غير أن الواقع - كما سنرى - يثبت أن الهدف الحقيقي كان إعطاء الأولوية للمصالح الأوربية بحيث تسيطر على البلاد طبقة أرستقراطية من ملاك الأراضي الأوربيين . ولقد كان سير إليوت صريحاً للغاية إذ قال : « إن داخل المحمية أرض للرجل الأبيض » وإن من النفاق عدم الاعتراف بأن مصالح البيض يجب أن تكون لها الغلبة . وينبغي أن يكون الهدف الأساسي من السياسة التي تتبعها والتشريعات التي نسنها أن ننشيء مستعمرة بيضاء » (١) .

هذه هي المبادىء التي صاغها أول حاكم بريطاني لهذه المستعمرة وسنرى أنها هي ذاتها التي سارت عليها الحكومة البريطانية في سياستها الاقتصادية ممثلة في مسألة الأراضي منذ ذلك التاريخ ، وأن القوانين والأوامر التي صدرت كلها مستوحاة من هذه المبادىء وتطبيق لها . ولا عبرة بما كان يردده الساسة البريطانيون من أقوال تخالف هذا الجوهر أو تتحدث عن رعاية مصالح الوطنيين والعمل على ما فيه خيرهم ورفاهيتهم . الواقع أن تحويل كينيا إلى مستعمرة للرجل الأبيض سياسة مرسومة منذ البداية .

---

(١) Cited by Parker Thomas Moon in «Imperialism and World Politics» (New York 1928) P. 132

وبدأ أول تشجيع رسمى لهذه العملية حين عرضت الحكومة البريطانية فى عام ١٩٠٢ تخصيص جزء من إفريقية الشرقية التابعة لها لتحقيق أهداف الحركة الصهيونية من حيث إنشاء وطن قومى لليهود ولكن الفكرة لم تخرج إلى حيز التنفيذ لأنها لم تنزل موضع الرضاء من الصهيونيين الذين كانوا يتطلعون إلى فلسطين ، كما أن المستعمرين أنفسهم أبدوا اعتراضهم عليها لأنها ستخلق لهم منافساً خطيراً فى المستقبل .

الأرض ملك التاج :

كان لابد من إجراء ذى صبغة قانونية حتى يتسنى التصرف فى الأراضى لصالح الوافدين البيض ، ومن هنا تقرر اعتبار الأرض ملكا للتاج البريطانى على أن يكون أصحابها الوطنيون مستأجرين tenants -at- will ، وبذلك يتسنى نزع الأرض منهم ونقلهم من مكان إلى آخر طبقاً لما تراه السلطات . وهكذا طبقت الحكومة الانجليزية النظام الإقطاعى الذى كان سائداً فى بريطانيا منذ قرون طويلة خلت . ومن الصعب أن نبرر هذا الإجراء الذى يقوم على مبدأ سلب الأهالى حقوقهم المتوارثة فى ملكية أراضى بلادهم . ويبدو أن الإنجليز حين أخذوا بهذه السياسة استندوا إلى «حق الغزو» الذى كان يتمسك به القدماء لكى تصبح الأرض ملكا للغزاة . ومن

الطبيعى أن الأهالى لم يؤخذ رأيهم فى هذا التغيير الذى يمس كيانهم وحقوقهم ، وإنما فوجئوا بنتائجه وخضعوا له بحكم الغلبة والسيطرة .

ويحاول البعض أن يبرر العمل قائلا إنه بهذه الطريقة « القانونية » يمكن أن تسلم تلك الأراضى ذات الإمكانيات الواسعة إلى أولئك الذين يستطيعون استغلالها على أحسن وجه بما يملكون من خبرة فنية ومال ، وهوما كانت تحول دونه الأساليب البدائية التى يستخدمها الوطنيون فى الزراعة . ومهما يكن من أمر ، فان من الصعب أن نجد مسوغا عادلا لهذا العدوان على ما لأهل البلاد من حقوق الملكية لصالح العناصر الأجنبية .

قانون الأراضى لسنة ١٩٠٢ :

فى عام ١٩٠٢ خول المندوب السامى أن ينقل أراضى التاج لمن يشاء ، ولم يلبث أن صـــدر فى السنة ذاتها « قانون أراضى التاج » وبمقتضاه يصبح لهذا الحاكم حق بيع الأراضى لمن يطلبهـا لغاية ١٠٠٠ فدان ، وتأجيرها لمدة ٩٩ سنة ، وعند انتهاء مدة الإجارة تعود الأرض إلى الحكومة بدون تعويض . وكذلك نص القانون على أنه لا يجوز للمستأجر التنازل عنها إلا بموافقة المندوب السامى .

ومنذ سنه ١٩٠٣ اتسع نطاق هجرة البيض إلى كينيا ، وعملت السلطات على تشجيعها عن طريق منح الأرض ، وتألفت لجنة من

المستعمرين ومعهم لفيف من الموظفين، فرأت ضرورة تعديل القانون بقصد إزالة ما يشتمل عليه من قيود تحول دون تسهيل عملية انتقال الأراضى . ومن هذه القيود ما ورد فى القسم الثلاثين من القانون من أنه « فى كافة المعاملات الخاصة بأراضى التاج ، يجب أن يؤخذ فى الاعتبار حقوق ومطالب الوطنيين ، وبصفة خاصة لايجوز للمندوب السامى أن يبيع أو يؤجر أرضاً يشغلها الوطنيون فعلا » .

قانون سنة ١٩١٥:

وإزاء ازدياد الهجرة وارتفاع الأصوات بضرورة كفالة جميع التسهيلات صدر قانون آخر فى عام ١٩١٥ وأهم نصوصه :

(١) الأراضى المؤجرة والتى لاتزيد مساحة القطعة منها على ٥٠٠ فدان يجوز منحها لمدة ٩٩٩ عاما (وهذا لايختلف عن التمليك الفعلى)، على أن تحول الإيجارات السابق منحها طبقاً لقانون ١٩٠٢ إلى نصوص القانون الجديد .

(٢) تفرض الحكومة على المنتفع ريعاً سنوياً تجرى مراجعته كل ثلاثين عاماً . وكانت قيمة الريع ٢٠ سلتاً عن الفدان لغاية سنة ١٩٤٥ ؛ ولقد بلغ إيراد الحكومة السنوى من ذلك لغاية عام ١٩٢٥ مبلغ ٥٠٫٠٠٠ جنيه .

(٣) منع التأجير أو التقسيم من الباطن بدون موافقة « الحاكم فى المجلس» Governor—in—Council.

(٤) فرض القانون شروطا لاستثمار الأرض وتشجيع هـــذه العملية .

وفى سنة ١٩١٩ اتخذت الحكومة إجراء لمنح ألف مزرعة مساحتها مليونان من الأفدنة إلى عدد من رجال الجيش الذين اشتركوا فى الحرب العالمية الأولى .

والجدول التالى يبين الوضع فى سنوات (١٩٢٢–١٩٢٥) « بالأفدنة »

السنة	المساحة المشغولة	المساحة المنزرعة	النسبة المئوية
١٩٢٢	٣ر١٠٤ر١٥٨	٢٢٤ر٠٥٥	٦ر١٥
١٩٢٣	٣ر٩٨٥ر٣٧١	٢٧٤ر٣١٩	٦ر٨٨
١٩٢٤	٤ر١٩٢ر٠٣١	٣٤٦ر٩٨٨	٨ر٢٨
١٩٢٥	٤ر٤٢٠ر٥٧٣	٣٩٢ر٦٢٨	٨ر٨٨

وفى سنه ١٩٢٥ كان متوسط ما يملك المستعمر الأبيض ٥٠٠ فدان مقابل ثمانية أفدنة للرجل الوطنى . وطبقاً لإحصاء عام (١٩٤٧ — ١٩٤٨) كانت الأراضى التى يزرعها الأوربيون تشتمل على ما يأتى :

المساحة بالفدان	نوع المحصول
١٩٣ر٤٦٣	قمح
١٠٦ر٠٦٠	ذرة
٤٧ر٢٩٨	Pyrethram
١٣ر٠٨٨	قصب سكر
٢٠٥ر٠٠٠	Sisal
٧٢ر٠٠٠	بن
١٦ر٠٤٨	شاى
٩ر٧٣٢	شعير
٧ر٧٠٠	قرطم

قلنا إن السياسية المتبعة انطوت على سلب الأهالى حقوقهم ، ويؤيد هذا حكم « باث » المعروف فى عام ١٩٢١ إذ جاء فيه أنهم يعتبرون مستأجرين من قبل التاج وانه لمن الفضل أن حجزت لهم مساحات معينة ليستغلونها إلى الابد إذ ليس هذا بحق لهم !!

ولا يسعنا الا أن نورد أمثلة لبعض الحالات التى نقلت فيها قبائل برمتها من مواطنها الى جهات أخرى لصالح المستعمرين الأوربيين ، وأغلبيتهم الساحقة من البريطانيين :

(١) كانت أول عملية نقل فى منطقة قبائل كيكويو Kikuyu فى الشمال الشرقى من نيروبى ، وفى عام ١٩٠٦ كانت العملية قد امتدت إلى مناطق عدة فى بلاد قبيلة ماساى Masai .

(٢) فى سنة (١٩٠٤ — ١٩٠٥) نقلت قبيلة إلجويو Elgeyo من منطقة منحتها الحكومة كامتياز غابات إلى الماچور جروجان .

(٣) فى سنة ١٩٠٧ بدأ المستعمرون يقيمون فى تلال موا Mua ولوكينيا Lukinea ونقلت قبيلة أكامبا Akamba المقيمة هناك إلى مناطق تابعة للتاج فى الشمال والشرق .

(٤) فى السنة ذاتها فتحت منطقة لونديانى Londiani أمام المستعمرين ، كما منحوا أرضا مساحتها ١٣٨٫٠٠٠ فدان فى منطقة سوتيك Sotik .

(٥) خصصت مساحة قدرها ٤٥٦٠ ميلا مربعا لمزارع الجنود ، ولما ثبت عدم صلاحية أجزاء منها للاستغلال الزراعى عوض أصحابها بأرض مساحتها ٨٢٫٠٠٠ فدان اقتطعت من الأراضى المخصصة للوطنيين reserves فى إقليم ناندى Nandi .

وبالرغم من عدم إجراء عمليات نقل للقبائل الوطنية على هـذا النطاق الواسع بعد ذلك التاريخ فاننا نجد أنه فى سنة ١٩٢٢ عمد سير إدوارد جريج إلى اقتطاع مساحات واسعة من أراضى قبيلة سامبورو Samburu ، وبذلك وضع مليونا ونصف مليون من الأفدنة تحت تصرف البيض .

بهذه الوسيلة أمكن إخراج الأهالى من مناطق واسعة لإعطائها إلى الرجل الأبيض دون موافقتهم ، وفى هذا يقول مجلس الإرساليات الدينية فى كينيا :

« بعد إعلان الحماية بخمس أو ست سنوات بدأت أعداد وفيرة من المستعمرين الأوربيين تصل إلى البلاد ، وهنا واجه الإفريقيين منظر يدعو الى الدهشة ، الا وهو تسليم مساحات شاسعة من أراضيهم الى القادمين الجدد وذلك بواسطة الحكومة التي تنحصر وظيفتها في حماية الجماعات والشعوب الوطنية . وبهذه الطريقة نقلت مساحات من أراضي القبائل في كيكويو وكامبا وناندي وأنيكيا على الساحل . وكانت الحكومة تتظاهر بأنها حصلت على موافقة الأهالي في بعض الحالات ، والواقع أنه لم يكن لهم خيار في الأمر وحتى إذا وافقوا على الإجراء فإن ذلك كان يقع تحت تأثير الضغط .. وسارت الحكومة على سياسة خاطئة وهي افتراض أن الاراضي المزروعة فعلا هي التي يكون للناس حق فيها ، وفي كيكويو كان التعويض يمنح على هذا الأساس وحده بمعدل روبيتين للفدان » .

طريقة التمليك :

وخلال الفترة الممتدة من ١٩١٢ حتى نهاية ١٩٣٦ ، (بخلاف مشروع إسكان الجنود في سنة ١٩١٩) جرت العادة أن تباع الأراضي التي يتقرر منحها الى الأوربيين بطريق المزاد ، ولكن بعد ذلك أو في سنة ١٩٣٧ على وجه التحديد طبق نظام جديد بمقتضاه تمنح الحكومة أراضي التاج مباشرة لمن يطلبها بعد موافقتها على الطلب(١) .

---

(١) C. K. Meek : Land Law And Custom In The Colonies (London 1946) p. 79

المناطق المحجوزة للوطنيين(١)

قلنا إنه عند دخول البيض فى البلاد عمدوا إلى شراء الأراضى من الزعماء الوطنيين الذين خالفوا بهذا العمل التقليد السائد فى البلاد والذى لا يجيز التنازل عن الارض للغير . وأساس ذلك القانون أو العرف أن الأرض ملك للقبيلة كلها كمجموعة ، تستغل لصالح جميع أفرادها ، بمعنى أن الملكية الخاصة كما تعرفها البلاد الأخرى لم يكن لها وجود هناك .

وفى سنة ١٨٩٧ قررت « شركة إفريقية الشرقية » أن أى عملية من عمليات بيع الأراضى لاتصبح قانونية ومشروعة إلا اذا سجلت لدى المصلحة أو الدائرة الحكومية المختصة ، كما تقرر فى الوقت نفسه عدم جواز انتقال الأرض إلى أيدى الأوربيين اذا كان الوطنى يزرعها ويستغلها بانتظام . ورأينا أن قانون الأراضى الصادر فى عام ١٩٠٢ اشترط أن توضع حقوق وحاجيات الأهالى الوطنيين فى الاعتبار وألا تؤجر الأرض أو تباع اذا كانوا يشغلونها فعلا .

غير أنه مع ذلك يجوز للحاكم تأجير أراض تشتمل على قرى

---

(١) Native Resarves

أو محلات إقامة الوطنيين بدون استبعاد هـذه الأخيرة . وإذا ما أصبحت الأرض غير مشغولة فانها تنقل إلى المستأجر ، وهـذا نص كان فيه دافع قوى للبيض على أن يطلبوا نقل الإفريقيين من أية منطقة أو مناطق يراد استعمارها واستغلالها . وجاء قانون الأراضى لعام ١٩١٥ ينص على أن أراضى التاج (وتشمل جميع الأرض التى تشغلها القبائل الوطنية فى المحمية) ، وكذلك كل الأراضى « المحجوزة لاستعمال أية قبيلة وطنية » يمكن للحاكم نقلها . وتضمن الأمر الصادر فى سنة ١٩٣٠ نصوصاً مماثلة .

ولقد رأت الحكومة منذ بداية الأمر تخصيص أماكن معينة للقبائل الوطنية وتكون بعيدة عن محال إقامة المستعمرين . ونوقش الأمر فى لجنة الأراضى المكونة سنة ١٩٠٥ برياسة ديلامير Delamere وقالت :

« إذا زاد عدد سكان القبيلة فى المنطقة المحجوزة لها فان مثل هذه الزيادة ستؤدى إلى توفير العدد الكافى من العمال » . ومن هنـا نستطيع أن ندرك أن سياسة « حجز مناطق معينة » كان من أهدافها الرئيسية أن العمل الفائض الذى لا يمكن أن يجد لنفسه مورد رزق أو سبيلا للعيش فى أمثال هـذه المناطق ، سيجد نفسه مضطراً إلى البحث عن أى عمل وهنا تتلقاه مزارع الرجل الأبيض التى هى بحاجة ماسة إلى سواعد أولئك الوطنيين الذين يبذلون ما يملكون من قوة عمل بأجر منخفض .

ولم يقف الأمر باللجنة عند هذا الحد ، بل إنها رأت كذلك عدم الإعتراف بأن لأهالى البلاد حقاً فى الأرض لأن هذه ملك الدولة ؛ إلا أنه إذا تراءى للحكومة أن تنقل الوطنيين من أية جهة ، صار لزاما عليها أن تهيء لإقامتهم مكانا آخر يستطيعون فيه تدبير موارد عيشهم . وطبقاً لهذه النظرية الأخيرة أخذت السلطات تقوم من حين لآخر بنقل القبائل الوطنية على ما أشرنا إليه من قبل ، كما عمدت إلى تحديد الجهات التى تقرر الإحتفاظ بها لإقامة ومعيشة تلك القبائل . ولقد نشرت الحدود الخاصة بالأخيرة فى الجريدة الرسمية فى سنوات ١٩٠٧ ، ١٩١٠ ، ١٩١٢ .

وطبقاً لقانون الأراضى الصادر عام ١٩١٥ صار من سلطة الحاكم أن ينقل أراضى التاج حتى ما كان منها يشغله الوطنيون بشرط أن يحتفظ لهؤلاء بالمساحات التى تكون فى رأيه لازمة لمعاشهم ، وعلى أن ينشر تخطيط هذه المساحات فى الجريدة الرسمية . إلا أنه إذا رأى أن المنطقة المخصصة لهذا الغرض غير ضرورية للسكان الوطنيين جاز له أن يلغيها وأن يعرضها بعد ذلك للبيع .

وعارض المستعمرون تلك السياسة على أساس أن الأرض أكثر من حاجة الاهالى ، كما أن تركها فى أيديهم ينطوى على إسراف لا معنى له لأنهم بسبب بدائية أساليبهم وضآلة رأسمالهم وانعدام الخبرة الفنية الصحيحة لديهم عاجزون عن زراعة تلك الأراضى واستغلالها بالطريقة

الواجبة ، ومن هنا ينبغى أن يحل محلهم الرجل الأبيض الذى يفوقهم كفاية وقدرة على الاضطلاع بهذا العبء . وفى عام ١٩١٣ تألفت لجنة لدراسة الأراضى التى فى أيدى الوطنيين فرأت ضرورة تخطيط حدودها على أساس كفايتها للسكان الحاليين (أى فى ذلك الحين) ، فاذا ما اتضح انها أكثر مما هم بحاجة إليه وجب إعادة النظر فى الأمر على ضوء هذا المبدأ . ومعنى هـذا أنه إذا ما زاد عدد السكان بحكم التكاثر الطبيعى لا يبقى أمامهم من سبيل سوى التماس العمل لدى الرجل الأبيض ، وهكذا نرى العلاقة الوثيقة بين سياسة الأراضى ومشكلة توفير العمل الرخيص .

واستمر المستعمرون يطالبون بذلك على الدوام ، فأوصت لجنة الأراضى فى سنة ١٩١٩ بأن تفتح أمام الأوربيين أبواب المناطق المحجوزة للإفريقيين .

ووضعت لجنة أخرى (١٩٢٠) تقريراً اقترحت فيه إنشاء لجنة وصاية على الأراضى المخصصة للوطنيين ويكون من حقها تأجيرها الى غيرهم . والاقتراح ينطوى على خطأ واضح ، لانه لما كانت الإدارة الفعلية فى يد الرجل الأبيض فإن هذه الهيئة المراد إنشاؤه لن تتوان مطلقا عن تأجير مناطق الإفريقيين الصالحة للاستغلال إلى المستعمرين البيض مما يؤدى فى النهاية الى سيطرتهم على أغلب الأراضى المستعمرة أو تملكها ، فيهبط الأهالى الى مرتبة الأجراء .

وكانت الحجه التى يتذرع بها البيض أنهم أقدر على الاستفادة من ثروة البلاد الطبيعية . وقد عبر عن هذا المعنى اللورد ديلامير فى دورة المجلس التشريعى لعام ١٩٢٤ إذ قال :

« إنه يتعين استغلال جميع الأراضى فى العالم إلى أحسن حد ممكن. وفى إقليم كيكويو منطقة من أشد جهات العالم خصباً ، ومع ذلك لا يستغل سوى ثلثها نظراً لأساليب الحصاد التى يتبعها الأهالى الوطنيون كما أنهم يتركون جزءاً دون زراعة لفصل معين » (١).

وفى أكتوبر من سنة ١٩٢٦ أعلنت الحكومة فى الجريدة الرسمية عدد ٢٩ عن المناطق المحجوزة لاستعمال الوطنيين ، ; ولا يجوز نقلها (بالتمليك أو التأجير) لغيرهم إلا بعد الحصول مقدما على الموافقة من وزير المستعمرات البريطانى ، وكان الغرض من هذا النشر إشاعة الاطمئنان فى نفوس الأهالى والقضاء على الآراء التى تقول بأن سياسة الحكومة تتجه نحو تمليك الأراضى كلها للعناصر البيضاء، ولكن الحقيقة أن الذى قررته الحكومة لم يؤد إلى الاستقرار ، بل لعل العكس هو الصحيح . ذلك أنه بالرغم من هذا التخصيص أو التخطيط فان القانون ظل يحتفظ للحاكم العام بحق نقل هذه الأراضى فى منطقة أو أخرى ، بصورة كلية أو جزئية ، إذا تراءى له ذلك . حقيقة هناك الشرط الخاص بضرورة الحصول مقدما على الموافقة من جانب وزير المستعمرات ، ولم يكن من الصعب الحصول عليها لأنه بعيد عن البلاد ولذلك فانه يتقبل المقترحات والتوصيات التى يتقدم بها الحاكم العام (وهو هنا متأثر بمطالب المستعمرين) ويعتمدها فى أغلب الحالات ،

---

(١) هذه الطريقة راجعة إلى عدم استخدام نظام الدورة الزراعية واستعمال الأسمدة.

اللهم إلا إذا أثيرت معارضة قوية وصل أمرها إلى البرلمان . وأكثر من هذا فهناك حالات خولف فيها هذا الشرط إذا كانت الحكومة تنقل إلى أيدى البيض أراض من المخصصة للإفريقيين دون محاولة الحصول على الموافقة من جانب وزارة المستعمرات البريطانية .

والجدول التالى يبين مساحة هذه المناطق الوطنية وعدد السكان وما إلى ذلك فى عام ١٩٢٥ . ويلاحظ أن عمليات النقل الواسعة النطاق تمت كلها قبل ذلك التاريخ ، ومن هنا فإنه يلقى ضوءاً على الحالة فى البلاد .

مساحة المناطق المحجوزة	٤٦٫٨٣٧	ميلا مربعا
عدد السكان الوطنيين	٢٫٥٦٠٫٩٨٣	نسمة
متوسط الكثافة للميل المربع	٥٤٫٧	نسمة
متوسط ما يملك الإفريقى	١١٫٧	فدان

ونورد هنا طائفة من البيانات عن هذه العملية لالقاء الضوء على حقيقتها .

(١) أول منطقة محجوزة كانت كيكويو وماساى ، ومساحة الأولى ١٢٨٥ ميلا مربعا ومشغولة فعلا ، وأضيف إليها ٧٤ ميلا سنة ١٩١٣ ، ثم ٢٠ ميلا سنة ١٩٢٧ . و « ماساى » قبيلة رعوية أجبرت على الانتقال من الوادى الأخدودى الشمالى إلى أرض فى

منطقة لا يكيبيد Laikipud وضمنت لهم بمقتضى معاهدة كما سمح لهم بالبقاء فى النصف الجنوبى من الوادى. وفى سنة ١٩١٠، وبعد مفاوضات مع رؤساء القبيلة ، نقل بعضها من المنطقة « المحجوزة » فى الشمال إلى المنطقة الجنوبية التى زيدت بنحو ١٥٠ ميلا مربعاً .

(٢) وسبق لنا الحديث عن أكامبا ، وقد أعطيت لأهلها قطعتا أرض فى ما شاكوس وكيتوى Kitui وأجيز لهم الرعى فى منطقة ياتا Yatta (من أراضى التاج غير المنقولة) مقابل رسم معلوم يؤدونه .

(٣) حددت منطقة ناندى المحجوزة فى سنة ١٩٠٧ بعد حملة تأديبية قامت بها السلطات ضد الأهالى بسبب معارضتهم لسياسة نزع الأرض منهم .

(٤) وفى سنة ١٩٠٩ حددت لقبائل متعددة مناطق يرعون حيواناتهم فيها ، وهنا نلاحظ أن الحدود التى تقررت حرمتهم من المراعى الغنية اللازمة لحياة ثروتهم الحيوانية . وأكثر من هذا فقد كانت الآبار والينابيع ومواطن الماء تحت إشراف ورقابة الأوربيين ، ومعنى هذا أن القبائل المشار اليها أصبحت من الناحية الواقعية تحت رحمة المستعمرين الذين يستطيعون بالتدخل فى موارد المياه أن يهبطوا بالإفريقيين إلى درجة شديدة من العوز . وبذلك يتحقق الهدف الآخر من سياسة الأراضى . وهو ـ كما ذكرنا ـ خلق مختلف الظروف التى تؤدى إلى تموين المزارع البيضاء بالأيدى العاملة الإفريقية الرخيصة .

هيئة الوصاية على أراضى الوطنيين

لاحظت لجنة « أورمسبى - جور » انتشار روح عدم الاستقرار والطمأنينة فى نفوس الوطنيين بشأن الأرض ، ولهذا أوصت بإنشاء هيئة يعهد اليها بجميع الأراضى الوطنية . وطبقا لتوصيات اللجنة أعلنت حدود المناطق المحجوزة سنة١٩٢٦ كما سبق لنا بيانه ، كما أدخل تعديل فى قانون الأراضى الصادر عام ١٩١٥ وبمقتضاه خول للحاكم العام أن يعلن تخصيص مساحات معينة لصالح القبائل الوطنية فى المستعمرة . ولا يسمح بتأجير مثل هذه الأراضى إلا لأغراض تعود فائدتها على الأهالى . وبالرغم من ذلك للحاكم الحق فى انقاص مساحة هذه المناطق كما أنه نص على نشر الحدود الجديدة فى الجريدة الرسمية سنة ١٩٢٦ . وفهم البيض أن المعنى المستفاد أن يقوموا بالإستيلاء على أى أرض خارجة عن نطاق تلك المناطق وطالبوا بالإسراع فى تحقيق ذلك وجأروا بالشكوى العالية لما عدوه تباطأ من السلطات فى التنفيذ .

وفى دورة عام ١٩٢٨ بالمجلس التشريعى قدم مشروع قانون يتضمن القواعد الآتية :

(١) إنشاء هيئة وصاية على أراضى الوطنيين .

(٢) تتكون هذه الهيئة من الحاكم العام ، ٥ موظفين بحكم مناصبهم ، ٤ معينين من غير الموظفين ، وهذه الهيئة تتشاور مع

المجالس الاستشارية المحلية . ويتكون كل من هذه الأخيرة من اثنين من الموظفين وعضو أوربى بالتعيين وعضو إفريقى تعينه الحكومة ، وذلك فى كل إقليم به مناطق محجوزة للقبائل الوطنية .

(٣) منح إيجارات لمدة ٩٩ سنة لأغراض تفيد السكان ، بما فى ذلك الأعمال التى تتطلب رأس المال .

(٤) فى حالة اعتراض العضو الإفريقى يرفع الأمر إلى وزير المستعمرات .

إلا أن لجنة « هيلتن - كنج » Hilton—King طلبت وقف تنفيذ هذا القانون إلى أن تفرغ من إجراء التحقيقات التى نيطت بها . وأخيراً صدر القانون فى سنة ١٩٣٠ ، وقد خفض مدة الإيجار إلى ٣٣ سنة ويجوز مدها إلى ٩٩ فى حالات خاصة مع ضرورة الحصول مقدما على موافقة وزير المستعمرات . ولا ريب أن إجازة مد المدة عبارة عن فتح ثغرة واسعة تنفذ منها مصالح المستعمرين الأوربيين بحيث ينتفى الغرض من إصدار القانون وهو المحافظة على مصالح الإفريقيين .

الكشف عن الذهب

ظلت المنطقة المحجوزة للوطنيين فى كافيروندو سليمة لم يقع عليها إعتداء من جانب الرجل الأبيض إلى أن أذيع نبأ الكشف

عن منجم للذهب فى «كاكا ميجا». وهنا تدفق الكثيرون من الأوربيين بغية التنقيب عن المعدن. وقد خيل إليهم أن الطبيعة قد كشفت عن أحد ثرواتها الدفينة، وتراءت صور الأرباح الضخمة التى تنجم من وراء ذلك. وأحس الوطنيون بالقلق أو بالذعر إن صح التعبير، فما كان من الحاكم العام سيرچوزيف بيرن Joseph Byrne إلا أن راح يؤكد لهم أن حقوقهم مصونة وموضع الاحترام. فلما طلبوا إليه أن يقسم على ذلك أبى محتجاً بأن طريقة القسم السائدة فى البلاد تحمل معنى الهمجية.

واستمر تدفق الباحثين عن الذهب حتى بلغ عددهم ثلاثمائة فى سنة ١٩٣١ وذلك فى مساحة متوسط كثافة السكان فيها ١٥٧ نسمة للميل المربع. وفى يوليه سنة ١٩٣٢ وافق وزير المستعمرات من حيث المبدأ على تعديل قانون سنة ١٩٣٠ بحيث أنه فى حالة منح رخصة الإيجارة للتعدين فى منطقة من الأرض المحجوزة يدفع التعويض لشاغليها الإفريقيين نقداً، كما أنه ليس من الضرورى فى حالة إقتطاع أى جزء من الأرض لهذا الغرض الحصول على موافقة المجلس المحلى. ولا ريب أن التعديل أهدر مصالح الوطنيين لأن اشتراط موافقة المجلس الوطنى كان ينطوى على نوع من الحماية ولو يسير، وهنا زال هذا الضمان. وأكثر من هذا فقد كان المتبع أنه إذا ما نزعت من الإفريقيين أرض فإنهم يعوضون عنها بأرض فى منطقة أخرى حتى يتسنى لهم ممارسة أعمالهم من رعوية وزراعية ؛

وهذا المبدأ خرج عليه التعديل إذ أجاز دفع التعويض نقداً وهو بطبيعة الحال مبلغ ضئيل سرعان ما يتبدد ولن يتمكن الإفريقى من استغلاله بطريقة انتاجية .

والذى وقع فعلا أن الآمال التى كانت معقودة على تلك الثروة الكامنة من الذهب سرعان ما انهارت إذ لم يوجد المعدن بمقادير كافية أو اقتصادية ، ولكن الفائدة التى عادت على المستعمرين من تعديل قانون سنة ١٩٣٠ كانت واضحة إذ وضعت مساحات واسعة جديدة تحت تصرفهم . وقد علقت لجنة « هيلتن » فيما بعد على الأمر بقولها أن ما حدث : « قد سدد ضربة عنيفة إلى ثقة الوطنيين فى عدالة الحكم البريطانى لن يفيق منها » .

والحق ، إن تعليق اللجنة لعلى قدر كبير من الصحة لأنه فى عام ١٩٣٠ أصدرت حكومة العمال مذكرة بشأن السياسة التى تتبع إزاء الوطنيين فى إفريقية الشرقية ، وفيها تعهدت حكومة جلالة الملك بأنه لن ينزع شبر آخر من الأرض من أيدى الإفريقيين . وتقول المذكرة : —

« وأول شيء جوهرى أن نزيل نهائيا من عقل الوطنى أى شعور بعدم الاستقرار بالنسبة إلى الأراضى القبلية ؛ أى أن الأراضى التى تقرر اعتبارها محجوزة له ستظل مخصصة له إلى الأبد كى يستغلها ويستفيد منها . وأى مخالفة لهذا التعهد لا يكون نكثا

بالأمانة فحسب من ناحية حكومة جلالة الملك ، بل إنه سيكون نكبة خطيرة تؤثر فى المستعمرة كلها ، وذلك من وجهة نظر الوطنيين » . ولقد اعتبر ذلك أشبه « بعهد أعظم » ارتبطت به الحكومة البريطانية إزاء الإفريقيين . وهذا « العهد الأعظم » يورد الحالات التى يمكن الاستثناء فيها ، وهى الأراضى التى يمكن نزعها لأغراض المنفعة العامة مثل المدارس والمستشفيات ودور البريد ومعامل توليد الكهرباء والطرق البرية والخطوط الحديدية . ولكن الوثيقة المشار إليها تصر على أن لا يحدث شىء من هذا القبيل ، مهما كانت مساحة القطعة المنزوعة ضئيلة بقصد توفير الربح الخاص لأى فرد .

هذا ما صرحت به الحكومة البريطانية فى عام ١٩٣٠ ، فإذا العهد ينكث فى العام التالى مباشرة .

لجنة كارتر (١٩٣٤)

كثر عدد اللجان البريطانية التى شكلت من وقت إلى آخر لدراسة الأحوال فى كينيا ، وكانت الدراسة فى الواقع كلها منصبة على مشكلة الأراضى بسبب ذلك التهافت البالغ القدر على امتلاكها من جانب العناصر الأوربية التى وجدت فى تلك البلاد ، كغيرها فى القارة الإفريقية ، أوسع الإمكانيات للعمل والاثراء .

ومن اللجان تلك التى رأسها سير موريس كارتر Morris Carter

وقدمت طائفة من المقترحات نذكر منها الآتى : —

(أولا) إضافة حوالى ١٤٧٤ ميلا مربعا إلى مساحة المناطق المخصصة للقبائل الوطنية (ومن ذلك ٨٩٦ لأغراض إقتصادية ، ٢٥٩ بصفة مؤقتة) .

(ثانياً) منح المناطق المحجوزة للوطنيين بصورة مؤقتة مشروط بأمرين ، أولهما خفض عدد الحيوانات التى يباح لها الرعى فيها وذلك منعا لإتلاف التربة ، وثانيهما تطهير الجهة من حشرة التسى تسى Tse Tse البالغة الخطر .

(ثالثا) تخصيص مساحة قدرها ٩٣١ ميلا مربعا يكون للأهالى الوطنيين الحق فى استئجارها .

(رابعا) اعتبار بقية الاراضى مفتوحة أمام جميع الأجناس على قدم المساواة وبدون تمييز أو استثناء .

وبمقتضى تلك التوصيات أصبح نصيب الأهالى الوطنيين من مجموع الأراضى ٥٢٫٠٠٠ من الأميال المربعة (مضافا إليها ما يمكنهم استئجاره من الاراضى المفتوحة أمام جميع الأجناس ومساحتها ٩٩٫٠٠٠ ميل مربع ، ومعظمها يجب أن يكون صحراء) ، وذلك مقابل ١٦٫٧٠٠ ميل مربع فى المرتفعات ، كلها محفوظة للأوربيين . ومعنى هذا أن مساحة أراضى الطرفين زادت بنسبة ٥ ٪ ، ٦٠ ٪ على التوالى .

وبمراجعة تلك المقترحات نصل إلى الملاحظات التالية :

أولا : إن المناطق المحجوزة على سبيل التوقيت إنما هى وسيلة لاستغلال القبائل الوطنية فى تطهيرها من تلك الحشرة القاتلة حتى إذا ماتم ذلك وأصبحت الجهة صالحة لإقامة الاوربيين ، أمكن بعد ذلك تمليكها أو تأجيرها للبعض منهم ، ولن تعدم السلطات فى هذه الحالة مبرراً لذلك ـ مما يجيزه القانون ـ كأن تعد الارض فائضة عن حاجة أربابها الوطنيين .

ثانيا : إن المساحة المفتوحة أمام الأجناس جميعها على قدم المساواة لن تعود منها فائدة على الوطنيين إطلاقا لان أغلبيتها صحراء ، بل ان الأراضى التى يراد الانتفاع بها على هذا النحو يجب أن تكون صحراء . ولما كان الوطنيون لا يملكون المال أو المعدات أو الخبرة الفنية فإنهم طبعا لن يتمكنوا مطلقا من الدخول فى ميدان المنافسة ولن يستفيدوا من هذا النص .

ثالثا : بالرغم من الزيادة التى تقررت بالنسبة إلى الاراضى المحجوزة للقبائل الوطنية فإنها طفيفة إذ لم تتجاوز ٥ ٪ بينما نلقاها ٦٠ ٪ فى حالة البيض ، وأكثر من هذا فالمناطق المخصصة للبيض كلها فى المرتفعات حيث يجود المناخ وتصلح الزراعة ويتيسر الإنتاج على نطاق واسع .

المرتفعات :

قلنا إن لجنة كارتر ارتأت منح الأوربيين مساحة واسعة فى المناطق المرتفعة ، وعلى أساس تلك التوصية بدأ فى أول مارس ١٩٣٩ تنفيذ « أمر فى المجلس » ويقضى بالاحتفاظ للأوربيين وحدهم بالمرتفعات الكينية ، وأصبح غير جائز قانوناً للهنود أو الإفريقيين امتلاك أرض هناك . وهكذا وجد الكثيرون من الإفريقيين أن الأرض التى أقام فيها أسلافهم منذ أقدم العصور ، لم تعد لهم حقوق قانونية بالنسبة إليها . « ولم يكن هناك من مبرر لذلك الإجراء ، سوى كونه مطابقاً لمصالح الأوربيين » (١) . ويلاحظ أن هؤلاء يشملون كل فرد ينتمى إلى جنسية أوربية وكذلك الأمريكيين البيض ،

ولما فر الأمير بول اليوغسلافى وجد لنفسه ملجأ فى مرتفعات كينيا (٢) .

(١) Kenya : The Land of Conflict. by Jomo Kenyatta. London 1946, p.81.

(٢) والواقع ان سياسة قصر المرتفعات على الأوربيين قديمة العهد . ففى سنة ١٩٠٨ وضع لورد الجين Lord Egin قاعدة تقضى بأن تسير الادارة على ذلك النهج ، كما أن قانون الأراضى لعام ١٩١٥ اشترط موافقة الحاكم على عمليات انتقال الأراضى بين الأشخاص المختلفى الجنسية وفى سنة ١٩٢٣ تجد أن وثيقة ديفونشير تقول إنه « بعد استعراض هذه المسألة ، وبعد أن نأخذ فى الاعتبار أنه خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة كان يجرى تشجيع الرعايا البريطانيين الأوربيين على استغلال المرتفعات ، وانه خلال تلك المدة استحوذ المستعمرون على الارض فى المستعمرات على هذا الاساس ، لذلك فان الوثيقة تشير بضرورة السير على هذا الاسلوب .

العود إلى عملية الإخراج :

وفى يونيه من السنة نفسها أخرجت قبيلة واتايتا Wateita من تلال تانيا ، وفى ٢٦ من الشهر بعث رجالها ببرقية إلى وزير المستعمرات يحتجون فيها على هذا العمل التعسفى الذى أخرجهم من مواطنهم .

هذه خلاصة لسياسة الحكومة البريطانية إزاء الشعب الإفريقى فى كينيا وأساسها العمل على تمليك أجود الأراضى وأصلحها من حيث الاقامة والاستغلال للأوربيين ، وأغلبيتهم الساحقة كما قدمنا من البريطانيين على حساب أهل البلاد الذين فقدوا حقوقهم القانونية فى أراضى بلادهم . ولا عبرة بما اتبع من تخصيص مناطق معينة للأخيرين لأن أغلبها غير صالح للاستغلال ، كما أنها عرضة للانتقاص من مساحتها من وقت لآخر إذا استدعى ذلك صالح العناصر البيضاء ، وبذلك لن يقف الأمر عند حد انتزاع ملكية الوطنيين فحسب . بل إنهم كذلك لا يشعرون بالاطمئنان حتى بالنسبة إلى القليل الذى ترك لهم ، ومن هنا اتسمت حياتهم بعدم الاستقرار ؛ فضلا عن الفقر وهبوط المستوى . وفى الوقت الذى كانت تقدم فيه الحكومة مختلف أنواع المساعدة للبيض فانها لم تفعل شيئاً من هذا القبيل لمعاونة أهل البلاد على أداء أعمالهم ، وهم الذين حرموا أجود الأراضى وأغناها .

إن الحجة التى يتذرعون بها فى كينيا لتبرير نقل الأرض الى أيدى البيض أن الافريقى تنقصه الخبرة الفنية والموارد المالية اللازمة لأداء العمليات الزراعية طبقا للأساليب الحديثة . وإذا كان قد ظل على هذا

النحو بالرغم من خضوع بلاده لبريطانيا هذه السنوات الطوال دون أن يعرف كيف يستغل الأرض ، فالعيب هنا واقع على الحكومة لأن المفروض أن وظيفتها تنحصر أولا وقبل كل شيء فى تدريب الوطنيين ونقل ثمار التقدم العلمى إليهم وامدادهم بالمعونة اللازمة لممارسة النشاط الاقتصادى .

أشرنا الى المساعدات التى تقدمها السلطات للعناصر البيضاء ، ونضرب مثلا لذلك أنه فى عام ١٩٤٣ قدمت الى الفلاحين الأوربيين ١١٧ر٠٠٠ جنيه لمساعدتهم على استغلال أراض جديدة فضلا عن حمايتهم ضد الخسائر التى قد يتعرضون لها بينما لم تفعل شيئا كهذا لأهل البلاد الأصليين .

من هذه المعلومات اليسيرة التى عرضنا لها فى الصفحات المتقدمة نخلص إلى هذه النتيجة الأساسية وهى أن مسألة الأرض من أهم العوامل التى تكمن وراء الحالة الثورية التى نلقاها فى كينيا ؛ وهى حالة ليست وليدة اليوم . ولكنها من نتائج السياسة الاقتصادية المتبعة هناك منذ نصف قرن أى منذ صدر أول قانون للأراضى فى سنة ١٩٠٢ ومن قبل ذلك .

ولاريب أن كون هذه المساحات الواسعة من أغنى الأراضى وأعظمها خصبا وأوفرها انتاجا لهذا العدد اليسير من الأوربيين معناه أن القوة الاقتصادية إنما يحتكرها الرجل الأبيض .

أما نظام الحكم وأساليب الإدارة وسياسة التعليم وما إلى ذلك فلا تعدو كونها الوسائل التى عمد اليها الرجل الأبيض لفرض هـذه السيطرة الاقتصادية ودعمها والاستزادة منها .

وإذ فرغنا من موضوع الأراضى فإننا ننتقل الى جانب آخر من المشكلة الاقتصادية ونقصد بها « العمل » .

مشكلة العمل الرخيص

آخذ المستعمرون الأوربيون أو البريطانيون بعبارة أصح ، يفدون الى كينيا منذ أواخر القرن التاسع عشر حيث يتملكون الأراضى، ثم اشتدت هجرتهم بعد عام ١٩٠٣ وأخذت رقعة الأراضى التى فى حوزتهم تزداد اتساعا على ما بينا فى غير هذا المكان . وهنا بدأت تواجههم مشكلة خطيرة وهى الحصول على العدد اللازم من الأهالى الوطنيين للعمل فى المزارع ، ولم يكن السبيل ميسراً نظراً لنفور الوطنى من العمل بعيداً عن عشيرته وقريته ، ولأنه شديد التعلق بأرضه فلا يقبل أن يغادرها ، وأكثر من هذا كان يأنف أن يعمل لقوم استطالوا على حرمة بلاده وانتزعوا أجود أرضها منه ، وهذا الشعور العدائى صار يزداد قوة وشدة بمرور الوقت ، ولكن المستعمرين لم يدخروا وسيلة إلا لجأوا اليها لتحقيق بغيتهم وهى الحصول على قوة العمل الرخيصة .

نظام التعاقد Squatter labour

كثيرا ما كان بعض الوطنيين يضطرون إلى مغادرة المناطق المحجوزة أو المخصصة رسمياً لهم حيث يعملون في زراعة أو رعياً فى جهات مجاورة لكسب عيشهم ، وهنا تقرر فى عام ١٩١٠ أنه إذا اكتشف

واحد من هؤلاء يفعل ذلك فإن على الموظف الحكومى المختص أن يعيده إلى مكانه الأصلى ، ويلاحظ أن السلطات لم تبد أى تساهل مطلقاً فى تنفيذ هذا القانون [١] . وفى عام ١٩١٨ صدر قانون آخر [٢] وردت فى ديباجته العبارات التالية :

« من المرغوب فيه لتشجيع العمال الوطنيين على الإقامة فى المزارع (أى التى يملكها الأوربيون) ، ومن أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنظيم معيشة الوطنيين فى غير الأماكن التى حددتها لهم الحكومة ... فإنه إذا شاء أحدهم أن يعيش خارج هذه الأماكن فعليه أن يعقد إتفاقا للعمل لدى أحد الملاك الأوربيين » ، ويجب ألا تقل مدة التعاقد عن سنة وألا تزيد عن ثلاث سنوات ، كما ينبغى ان يصدق عليه موظف عمومى له الحق كذلك فى تحديد عدد الأسرات التى يجوز لها الإقامة فى المزارع » .

ويقوم نظام التعاقد المشار إليه على الأسس الآتية :

(١) على رئيس الأسرة وكافة أفرادها الذكور ممن هم فوق سن

---

(١) Native Authority Ordinance

(٢) Resident Natives Ordinance

السادسة عشرة من أعمارهم ، أن يشتغلوا ١٨٠ يوماً فى السنة[1] للمالك مقابل أجر يتفق عليه أمام الموظف العمومى المختص .

(٠) ومقابل هذا الالتزام يقيم الوطنى مع أسرته بالمزرعة حيث يزرع جزءاً منها لإنتاج حاجياته ، كما يباح له أن ترعى ماشيته فيها .

(٣) على المالك أو صاحب العمل ان يسجل عدد العمال والماشية ، ولا ريب أن هذا الذى يجرى التعاقد بشأنه يعيد إلى الذاكرة النظام الاقطاعى فى العصور الوسطى وإن تعهد الوطنى بالعمل مدة ستة شهور عبارة عن السخرة التى عرفها النظام الأخير . ومما يلفت النظر أن هذه الطريقة التى أجازها القانون فى كينيا أشد قسوة منها فى جنوب إفريقية أو روديسيا . ولقد رحب البيض بهذا اللون من التعاقد لأنه إزاء قلة مساحة الأراضى المخصصة للسكان الوطنيين الذين يتزايد عددهم باطراد ، يتوافر العمل الرخيص للمزارع .

أما الأجر الذى يتناوله الفرد فى العمل الزراعى أو اليدوى ، فيتراوح بين ستة شلنات واثنى عشر شلناً مقابل ثلاثين يوما من العمل .

ولقد جرت العادة أن يسمح للعامل الوطنى وأسرته بالإقامة فى المزرعة ، ولكن تمشياً مع سياسة عزل الأجناس البيضاء عن غيرها ، أصبح على الأسرة فى غير وقت العمل أن تهبط من المرتفعات الى كوخها أو مسكنها فى المناطق المنخفضة وبعيداً عن مساكن البيض ،

---

(١) فى عام ١٩٤٦ طالب الفلاحون أو الملاك المستعمرون بأن تزاد المدة إلى ٢٧٠ يوما اى تسعة أشهر فى السنة .

بالرغم مما يكلفها ذلك من مشاق ومتاعب ، فضلا عن الشعور بأنها أقل من رب العمل من حيث المستوى والكرامة الإنسانية .

وسائل توريد العمال

فى عام ١٩٠٧ نشر فى الجريدة الرسمية قرار يقضى بتكليف الموظفين الإداريين أن يسهلوا عملية توريد العمال الوطنيين للمزارع البيضاء . ولما اشتدت الحاجة بعد تنفيذ مشروع إسكان الجنود تحدث الحاكم العام نورثى Northy فى ٢١ أكتوبر ١٩٠٩ فقال : « يجب أن تكون الغلبة للرجل الابيض . ومن أجل خير هذا البلد ورفاعية أهله ينبغى حملهم على العمل ... ولذلك اعتقد أن سياستنا يجب أن تقوم على تشجيع العمل الإختيارى ، ثم بعد ذلك نمنع الكسل والخمول بطريق التشريع » .

ولم يمض يومان على ذلك التصريح حتى أرسلت منشورات دورية تطلب الى الموظفين مواصلة بذل الجهود فى توفير العدد الكافى من الأيدى العاملة « وذلك بكافة الوسائل القانونية . وفى حالة قرب المزارع من المناطق التى يقطنها الوطنيون ينبغى تشجيع النساء والاطفال على العمل ، كما يتعين على الزعماء الوطنيين ورؤساء العشائر أن يعاونوا فى أداء هذه المهمة ، ويجب تذكيرهم أن من واجبهم إبداء النصح والتشجيع للشبان العاطلين فى جهاتهم على التقدم للعمل فى المزارع . فإذا ما ظلت المشكلة قائمة صار من الضرورى الالتجاء الى تدابير خاصة خلاف ذلك لمواجهة الحال .

وبالرغم من عبارات «الوسائل القانونية» ، «النصح والتشجيع» فالواقع أن المنشور كان ينطوى على معنى الاجبار ، وهذا ما فهمه الموظفون الأوربيون والرؤساء المحليون فعمدوا الى الإكراه والضغط حتى يؤدوا الواجب الملقى على عاتقهم ، خاصة وأن السلطات فى كينيا درجت على أن تقسم هؤلاء الى فريقين ، أحدهما مجتهد والآخر مقصر .

وأثارت هذه الأساليب السخط فى نفوس الاهلين لانهم فى كثير من الحالات كانوا يرغمون على هجر أعمالهم الاصلية فى جهاتهم لخدمة الرجل الابيض ؛ وأكثر من هذا فإن ما طالبت به السلطات انما هو سخرة أو عمل اجبارى ، لا للخدمات أو المنافع العامة ، بل لمشروعات فردية وخاصة . وإزاء هذا راح بعض رجال الإرساليات الدينية ينتقدون تلك السياسة أمام الرأى العام البريطانى حتى اضطرت حكومة كينيا إلى إصدار منشور تطلب فيه من الرؤساء الوطنيين ألا يسيئوا استغلال سلطتهم ونفوذهم ونحب هنا أن نقول إن رجال الإرساليات لم يكونوا معارضين فى توفير العمل بالنصح والتشجيع . وإنما اعترضوا على بعض أساليب الإكراه وإجبار الأهالى على ترك أعمالهم الأصلية.

ودارت مناقشة حول الموضوع فى مجلس اللوردات البريطانى (١٤ يوليه ١٩٢٠) فقال لورد ملنر :

« إنى لواثق تماماً أنه سيصير واضحاً للجميع انه لا محل للقهر أو الإجبار ، ولكن هناك محلا للتشجيع والنصح عن طريق الزعماء الوطنيين ورؤساء العشائر ... هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ...

أرى انه من المرغوب فيه أن يقبل الشبان القادرون على العمل مقابل الأجر وألا يظلوا عاطلين فى مناطقهم المخصصة لهم . . وفى رأيى أن الحكومة ترتكب تقصيراً فى أداء واجبها اذا لم تستخدم كافة الوسائل القانونية والمعقولة لتشجيع توريد العمال الى المستعمرين الذين يقومون بمشروعات لا تفيد المحمية وحدها فحسب ، بل وأجزاء الإمبراطورية الأخرى بإنتاج المواد الاولية التى يعظم الطلب عليها » .

ومعنى هذا أن العمال الوطنيين ضرورة لا بد منها للإنتاج لصالح الامبراطورية. وبغض النظر عن ألفاظ «قانونية»و نصح..الخ» فإننا نعدها غير ذات أثر جدى لان العبرة بالتطبيق وفى حالته لا بد من القهر والارغام إزاء نفور الأهالى المتزايد من خدمة الرجل الأبيض فى مزارعه .

وفى رأى الكتاب الانجليز ان الحكومة ، بالرغم من هذا كله ، التزمت سياسة «الحياد». ومهما يكن من أمر فإنها اخذت تتراجع عن موقفها ، ففى مارس سنة ١٩٢٥ أعلن نائب الحاكم ان الحكومة تتوقع من الموظفين الاداريين ان يقدموا كل تشجيع ممكن . وفى فبراير من السنة التالية اشترك حاكم كينيا مع زملائه من حكام شرق افريقية الانجليز فى مطالبة الموظفين بإفهام الوطنيين ان عليهم ان يشتغلوا إما لانفسهم وإما للأوربيين ، والمعنى هنا واضح ذلك ان عدم تمكن الاهالى من زراعة الأراضى المخصصة لهم ، ومعظمها صحراء ، بطريقة مجدية يجعلهم ملزمين بالعمل فى مزارع البيض ، وهذا بطبيعة الحال اكراه غير مباشر .

ولقد سبق أن أشرنا الى عبارة الحاكم العام بشأن ضرورة استخدام التشريع لحمل الوطنيين على العمل أو نبذ الخمول ، ففى سنة ١٩٣٢ صدر قانون يجيز استخدام الذكور لمدة ستين يوما فى السنة بأجر فى الأعمال التى تتطلبها المصلحة العامة العاجلة . ومن السهل تفسير هذا النص بحيث يعتبر العمل فى المزارع الخاصة إبان الحصاد مثلا مما تتطلبه المصلحة العامة العاجلة على اعتبار أن التأخير يضر بالمحصول وبالتالى بثروة البلاد والدخل القومى .

نظام التسجيل :

ومن الوسائل التشريعية نظام التسجيل وبمقتضاه يتعين على كل إفريقى من الذكور تزيد سنه على ست عشرة سنة أن يتوجه الى الإدارة المختصة بحيث تؤخذ بصمات أصابعه ، ثم يكلف بعد ذلك بحمل بطاقة « كيباندى » Kipandi ، فإذا ضبط بدونها قبض عليه وعوقب بالحبس .

ولا ريب أن هذا الاجراء مظهر من مظاهر الرق لأنه يراد به التمييز العنصرى ، ولكننا نرى أن له أهدافا متصلة بمشكلة العمل ، إذ معناه مراقبة العمال الوطنيين حتى لا يتسنى لهم الهرب من المزارع . وأكثر من هذا فلما كان الهرب متعذراً على هذا النحو ، فإن العامل يبقى مقيداً بالمالك أو صاحب العمل ، وفى هذا مايؤدى إلى إبقاء الأجور فى

مستوى منخفض ، نظرا لانعدام المنافسة أو السوق الحرة فى ميدان العمل .

سلاح الضرائب :

يروى عن الحاكم Sir Percy Gironard أنه قال « اننا نعتبر الضرائب الوسيلة الوحيدة لإرغام الوطنيين على هجر المناطق المحجوزة لهم ، سعيا وراء العمل » . وكثيراً ماردد المستعمرون هذا المعنى فى اجتماعاتهم العامة ومطالبهم وأمام اللجان التى كانت تتكون من حين لآخر لدراسة موضوع العمل .

وفى كينيا تفرض الحكومة على كل ذكر إفريقى تعدو سنه السادسة عشرة ، ضريبة كوخ وجزية فيدفع ١١ شلنا فى السنة عن الكوخ الواحد ، فإذا ملك أكثر من ذلك ارتفعت الضريبة . ونظراً لفداحة هذا المبلغ لا يسع الكثيرون من أهل البلاد أداءه إلا عن طريق العمل فى مستعمرات البيض .

ولقد قدر أن ٤٠٠ر٠٠٠ شخصاً يدفعون سنويا ماجملته ٦٠٠ر٠٠٠ جنيه ، أى ما يعادل ٢٧ شلنا للرأس الواحد .

سياسة الأراضى ومشكلة العمل :

شرحنا من قبل السياسة المتبعة من حيث تخصيص أراض لكل من الجنسين الأوربى والإفريقى ، ولما كانت المناطق المحجوزة

للإفريقيين ضئيلة المساحة نسبيا وموارد العيش فيها يسيرة ، فإنهم فى هذه الحالة يجدون أنفسهم مضطرين الى التماس الرزق عن طريق العمل لدى البيض .

أضف الى هذا أن الحكومة لاتبذل جهوداً واضحة من أجل تنمية الزراعة وترقيتها فى المناطق المخصصة للوطنيين ، ولعل هذا الإهمال أو الإغفال أمر متعمد ، يراد به حملهم على التوجه الى المزارع حيث يعملون فيها .

ومن هذا العرض الموجز الذى أوردنا أهم عناصره يمكن أن ندرك سببا رئيسيا من أسباب الانتقاض أو الثورة من جانب أهل كينيا ضد الرجل الأبيض وحكومته .

نظام الحكم والادارة

فى عام ١٩٠٦ صدر « أمر فى المجلس » Order-in- Council ويقضى بإنشاء مجلس تنفيذى ومجلس تشريعى برئاسة الحاكم العام ، وفيما بين عامى ١٩١٦ و١٩١٩ كانت الهيئة الأخيرة تشتمل على أغلبية من الموظفين , وإلى جانبها ثلاثة تعينهم الحكومة من غير الموظفين . وهنا راح المستعمرون الأوربيون ، وأغلبهم من الإنجليز ، يطالبون بأن يكون لهم الحق فى انتخاب ممثليهم فى المجلس التشريعى ، وأخيراً اعترف لهم بهذا الحق فى سنة ١٩١٩ ، غير أن التنفيذ تأخر لسببين أحدهما القرار الخاص بضم المنطقة إلى مستعمرات التاج ، والثانى الخلاف الذى نشب بسبب المطالب التى تقدمت بها الجالية الهندية .

سياسة التمييز ضد الهنود :

كان الخلاف بين الجاليتين الهندية والأوربية يدور حول المسائل التالية : —

١ — سياسة الاحتفاظ بالمرتفعات للأوربيين .

٢ — تقييد الهجرة .

٣ — التمييز ضد الهنود فى المدن من ناحية التجارة والإقامة .

٤ — حق الإنتخاب .

ففى سنة ١٩٠٨ اقترح الحاكم السير جون هايز سادلر ، تخصيص المرتفعات للأوربيين على أن تعطى للفلاحين الهنود مساحات صغيرة من الأرض فى المناطق المنخفضة ، ونال هذا الإتجاه التأييد من وزير المستعمرات اللورد إلجين Elgin وإن كان من رأيه الا يحال بين الهنود وامتلاك الأراضى فى المرتفعات بواسطة التشريع ، وإنما يحسن الإلتجاء إلى الأساليب الإدارية ، ولهذا صدر قانون الأراضى لعام ١٩١٥ دون أن يحرم على الهنود امتلاك الأراضى فى أى مكان من البلاد ، ولكنه نص على ضرورة موافقة السلطات على عملية نقل الأراضى بين الأجناس المختلفة ، وهو الأمر الذى كان من الصعب الحصول عليه بالنسبة إلى غير الاوربيين . وفضلا عن هذا ففى حالة عرض أراضى التاج فى المزاد فان « مكتب الأراضى » كان يشترط أن يكون المتزايدون من الأصل الاوربى .

أما عن موقف السلطات من ناحية هجرة الهنود وسياسة التمييز إزاءهم بصدد التجارة والإقامة ، فقد أفصحت عنه لجنة كينيا الإقتصادية إذ قالت فى سنة ١٩١٩ « ان وجود الهندى فى هـذه البلاد ضد الرفاهية الخلقية والجثمانية للوطنيين، وضد تقدمهم الإقتصادى» ، لأن الهنود ـ فى نظرها ـ يتميزون بنفور لا علاج له من الأمور المتصلة بالعناية بالصحة فضلا عن انحطاطهم الاخلاقى ، مما يجعل لهم أثراً غير طيب .

وعظم الخلاف حين قدم مشروع قانون المجلس التشريعى وينص على تعيين اثنين لتمثيل الهنود ، ولكن هذا النص سرعان ما سقط

من المشروع وهنا تدخلت الحكومة الهندية ذاتها ، كما اعترضت الجالية المقيمة هناك فى كينيا وأخيراً تم الاتفاق على نوع من التسوية وبذلك أصبح المجلس التشريعى يتكون على النحو التالى : ٢٠ من الموظفين ، ١١ أوربيا بالانتخاب ، ٥ هنود بالانتخاب ، ٢ لتمثيل الجالية العربية وأحدهما بالتعيين والآخر بالانتخاب . وأخيراً يعين (بصفة مؤقتة) أحد رجال الإرساليات الدينية المسيحية لتمثيل مصالح السكان الوطنيين وكذلك أعطى حق الانتخاب للرجال والنساء من أفراد الجالية الأوربية .

النظام الحالى

وفى الوقت الحاضر يتألف المجلس التنفيذى من أحد عشر عضواً بخلاف حاكم المستعمرة ، أما تشكيل المجلس التشريعى فإنه على الصورة التالية : —

(ا) سبعة من الأعضاء بحكم وظائفهم الحكومية .

(ب) عدد من الموظفين المعينين بحيث لا يزيدون على ٩ أعضاء

(ح) أربعة من الأعضاء غير الموظفين (وكلهم إفريقيون) لتمثيل مصالح السكان الأصليين .

(ء) ١١ عضوا أوربياً بالانتخاب .

(ه) ٥ أعضاء ينتخبهم أفراد الجالية الهندية .

(ز) عضوان عربيان أحدهما بطريق التعيين والآخر بالانتخاب وهـذا المجلس يرأسه الحاكم وهو فى الوقت نفسه وكيل الهيئة . ويصدر التشريع بواسطة قرارات يعـدها الحاكم بناء على مشورة وبعد موافقة المجلس التشريعى ،

وفى عام ١٩٤٦ أعيد تنظيم الحـكومة بأن وضعت الإدارات المختلفة تحت إشراف أعضاء المجلس التنفيذى ، ويكونون مسئولين أمام الحاكم عن الإدارات أو المصالح التى يتولون أمرها . وفى الوقت نفسه أنشئت « هيئة للانشاء والتعمير » يرأسها السكرتير الأول الذى أصبح عضوا فى المجلس مسئولا عن هذه الهيئة . وقسمت الايرادات إلى قسمين أحدهما للميزانية العامة، والآخر لأغراض الإنشاء والتعمير.

وتنقسم البلاد إلى خمس مقاطعات وهى :

المقاطعة	العاصمة	
الساحل	ممباسا	
الوسطى	نييرى	Nyeri
الوادى الأخدودى	ناكورو	Nakuru
نيانزا	كيسومو	
الشمالية	إزيولو	Isiolo

وهناك مقاطعة أخرى خارج التقسيم المذكور وهى ماساى ،

نقد نظام الحكم

لعل أول مايؤخذ على هذا النظام مجافاته للقواعد الديموقراطية الصحيحة التى تجعل الحكم فى أيدى الأغلبية من الأهلين وهو ما نلقاه فى تكوين المجلس التشريعى بكينيا لأن النسبة العددية للأعضاء لا تتناسب مطلقا مع مثيلتها فى حالة عدد السكان كما يتضح من البيان التالى :

عدد الأعضاء	عدد أفراد الجماعه التى يمثلونها (١)
١١ أوربيا	٢٩ر٥٠٠
٥ هنود	٩٠ر٠٠٠
٤ إفريقيون	٤ر٠٥٥ر٠٠٠
٢ عرب	٢٣ر٠٠٠

ومعنى هذا أن الأوربيين وعدتهم ٢٩ر٥٠٠ نسمه أى أقل من ١ر٣ ٪ من مجموع السكان يمثلهم عن طريق الانتخاب أحد عشر عضواً ، بينما لا نجد سوى أربعة أعضاء يمثلون ٤ر٠٥٥ر٠٠ من الأهالى الوطنيين . وفى حالة الهنود نجد المفارقة واضحة فلهم خمسة أعضاء مقابل أحد عشر عضواً للجالية الأوربية بينما العدد الكلى لكل من الجاليتين ٩٠ر٠٠٠، ٢٩ر٥٠٠ على التوالى ، فكأن الهنود وهم أكثر

---

(١) طبقا لاحصاء عام ١٩٤٨

من ثلاثة أمثال البيض لهم فى المجلس أقل من نصف ما للمستعمرين البيض .

غير أن هذه الأرقام وحدها لا توضح الحقيقة على ما هى عليه ، فلو أننا راجعنا تشكيل المجلس التشريعى لوجدنا أنه يضم :

١ — الحاكم العام

٢ — موظفين معينين بحد أقصى قدره تسعة أعضاء

٣ — ١١ عضواً أوربياً منتخبا

٤ — ٧ بحكم وظائفهم

ولما كان الحاكم العام ورجال الطائفة الثانية من الأوربيين ، كان معنى هذا أن العناصر البيضاء يمثلها فى هذا المجلس المكون من ٣٩ عضواً ٢٨ عضوا (على أساس أن عدد الموظفين الأعضاء التسعة)؛ أى أن الأقلية الأوربية الضئيلة إلى حد بعيد هى التى تسيطر على هذا المجلس الذى يسن اللوائح ويصدر الأوامر لسكان البلاد كلها . وإذا ذكرنا أن أعضاء المجلس التنفيذى ورجال الأداة التنفيذية كلهم من الأوربيين ، كان المفهوم إذن أن هذه القلة ، أى الاستقراطية الأوربية من الملاك ، هى التى تسيطر على جهاز الدولة فضلا عن سيطرتها على الجهاز الاقتصادى ، ولا ريب أن الأول لا يعدو أن يكون وسيلة لتأكيد الحقيقة الثانية ودعمها ، بل ومحاولة تأييدها . أما الأغلبية الساحقة وهى هنا أهل البلاد الأصليون فلا وزن لها

ولا صوت مسموع فى إدارة شئون البلاد .

ولا ريب أن هذا التفاوت فى التمثيل بالنسبة إلى الجماعات المختلفة التى تقيم فى البلاد راجع إلى أن نظام التمثيل قائم على أساس الطائفية بمعنى أن كل طائفة تختار أولئك الذين تبعث بهم إلى المجلس التشريعى وهذا الأسلوب هو انعكاس لسياسة التفرقة العنصرية . ولو أن الانتخاب كان عاما ومباشرا ويشترك فيه الجميع على أساس واحد لكانت النتيجة أن يصبح الأعضاء الذين يمثلون الطوائف غير الأوربية والوطنية منها بوجه خاص ، هى صاحبة الأغلبية الساحقة فى هذه الهيئة ذات الاختصاصات شبه التشريعية . ومن الطبيعى أن حكام البلاد ما كانوا ليسمحوا بشىء من هذا القبيل لأنه يؤدى حتما إلى سلبهم ما يتمعون به من سلطان سياسى ، وبالتالى لا بد أن ينتهى بالقضاء على تفوقهم الاقتصادى . لو أن أغلبية المجلس كانت من الوطنيين لما تمكن البيض من تنفيذ سياستهم بصدد الأراضى وغيرها من المسائل الاقتصادية . ومن هنا يتضح لنا أن النظام السياسى أو جهاز الحكم إنما يراد من ورائه خدمة الأهداف الاقتصادية ، وهكذا يثبت فى تلك المستعمرات الحقيقة الواضحة وهى أن النظام الاجتماعى صرح أساسه ما يتصل بحياة الناس المادية والوسائل التى يمارسون بها الإنتاج ، وما فوق هذا الأساس ليس سوى النظم القانونية والسياسية المنبعثة منه : إننا إذا أردنا أن ندرك ماهية سياسية التمييز العنصرى المتبعة فى إفريقية يتعين علينا أن نبدأ بالعامل الاقتصادى وهو إضرار الحاكم

الأبيض على احتكار موارد البلاد وثرواتها الطبيعية من زراعية ومعدنية وصناعية وغيرها ، وهو لهذا يضع من نظم الحكم ويصدر من تشريعات التفرقة والتمييز مايؤدى إلى تحقيق هذه الغاية الرئيسية التى يحرص عليها .

الإدارة الوطنية

ننتقل الآن إلى موضوع آخر وهو الإدارة الوطنية فى المناطق المخصصة للقبائل الوطنية ، وهنا نجـــد أنفسنا أمام نظم رئيسية ثلاث : فهناك أولا الرؤساء الذين تختارهم الحكومة وتمنحهم المرتبات لقاء المسئوليات التى يضطلعون بها . وكان المفروض أن تعمد السلطات إلى إختيار الأشخاص الذين تدين لهم القبائل بالولاء والطاعة والاحترام لأكثر من سبب أو إعتبار . وهؤلاء عادة معروفون ولهم مكانتهم ومركزهم بين ذويهم بما يشبه عملية «الاختيار الطبيعى» . ولكن الحكومة لا تسير على هذه القاعدة وإنما تعين من تشاء بغض النظر عن السن أو المكانة ، فى هذه المناصب الهامة ، وحجتها أنها تنتخب أكثرهم صلاحية واستعداداً من ناحية النشاط أو التعليم وما إلى ذلك من الاعتبارات . ولكن الواقع أن الحكومة لا تريد الاستعانة بالقادة أو الزعماء «الطبيعيين» خشية أن يعظم نفوذهم على القبائل والعشائر وبذلك يقفون جبهة واحدة فى وجه السياسة الاقتصادية المفروضة لصالح الأقلية البيضاء . ولا ريب أن اختيار

من دونهم شأنا معناه إثارة البغضاء فى النفوس ، وبهذا يتبع الرجل الأبيض، تحقيقاً لغاياته ، المبدأ المعروف منذ القدم وهو «فرق تسد». وتمشياً مع هذا المبدأ الأخير نلقى الحكومة تعمد أحيانا إلى تعيين رئيس من قبيلة للإشراف على شؤون قبيلة أخرى ، وهو ما يتنافى مع العرف والتقاليد ، وكثيراً ما طالب الأهالى باحترام ما درجوا عليه وألفوه .

وإلى جانب الرؤساء نجد المحاكم الوطنية وتعينهم الحكومة طبقاً لقواعد المحاكم الوطنية الصادرة فى عام ١٩١٣، ولهذه المحاكم اختصاص الفصل فى الدعاوى المدنية المترتبة على الخلاف بشأن الملكية مادامت الأخيرة التى هى موضع النزاع لا تتجاوز قيمتها مبلغا معينا من المال . ولها أن تفصل فى البعض من الأعمال أو الجرائم التى تعد مخالفة للقوانين الوطنية السائدة ، وهى تأمر بالغرامة أو الحبس (لأمد محدود) مع اشتراط موافقة مأمور الجهة . ويلاحظ أن الرسوم التى يؤديها المتقاضون من نصيب أعضاء المحكمة (لتغطية مرتباتهم ونفقاتهم) ، أما الغرامات التى يحكم عليهم بها فتضاف الى الإيرادات العامة .

وأخيراً لدينا المجالس الوطنيـة فى المراكز الادارية المختلفة التى تنقسم إليها البلاد . ويتكون الواحد منها من المأمور (رئيسا) واثنين من الوطنيين يعينهما الحاكم أو القبائل . ومدة المجلس ثلاث سنوات ، وهو يجتمع كل ثلاثة شهور ، وله أن يصدر قرارات فى المسائل ذات الصبغة المحلية البحتة ، كما أن فى استطاعته أن يفرض

بعض الرسوم للأغراض المحلية ، وأن يحصل على ريع من أولئك الذين يمارسون الأعمال التجارية فى المناطق « المخصصة للوطنيين » . ومما يلفت النظر أنه يجوز أن يمنع عرض أية مسألة يرى أنها غير مرغوب فيها من وجهة نظر المصلحة العامة .

الالتزامات المفروضة على الوطنيين :

أما الالتزامات المفروضة على الوطنيين فى المناطق المخصصة لهم فأهمها : —

أولا : أداء الضرائب : فعلى كل فرد من الذكور بلغ السادسة عشرة من العمر وعلى كل أرملة ، أداء ضريبة كوخ وجزية[١] ، ويلاحظ أن الضريبة تتعدد حسب عدد الزوجات حتى ولو أسكنهن الزوج فى كوخ واحدة . أما الضريبة على الأرملة فكانت موضع النقد الشديد ذلك أنه طبقا للعرف السائد لايعد الكوخ الذى تقيم به ملكا لها وإنما يملكه الابن أو أحد سلالة الزوج . ونحب أن نذكر بهذه المناسبة أنه فى أوغنده لاتوجد سوى ضريبة فردة الرؤوس (الجزية) .

ثانياً : السخرة : أى العمل بغير أجر وذلك فى مثل إنشاء الطرق والكبارى والمجارى المائية اللازمة للجماعة . وبالرغم من أن القانون لا يفرض السخرة إلا على القادرين من الذكور ، فكثيراً ما عمدت السلطات الى استخدام النساء والأطفال .

---

(١) Hut and poll tax

ثالثاً : العمل بأجر لمدة ستين يوما على الاكثر فى السنة فى أعمال مثل حمل موظفى الحكومة أثناء تنقلاتهم وإنشاء بعض المرافق العامة كالطرق والكبارى والسكك الحديدية .

ولا ريب أن هذه الأعباء الملقاة على عاتق أهل كينيا الوطنيين هوت بهم إلى مستوى الرق ، وهى تبدو طبيعية من نظام جعل من نفسه المالك للأرض ، واعتبرهم ـ أى أصحاب البلاد الشرعيين ـ مجرد مستأجرين .

الخدمات الثقافية والصحية :

يحدثنا الزعيم كينياتا أنه بالرغم من أن الإفريقيين يدفعون ضرائب كثيرة فان التعليم الذى تهيئه السلطات لأبنائهم ضئيل القدر .
وبالرغم من عدم وجود إحصاء رسمى يبين عدد الأطفال الذين فى سن التعليم ، فإنه يمكن أن نجعل عددهم تتراوح بين ٥٠٠ر٠٠٠ ، ٦٠٠ر٠٠٠ . وطبقاً لتقرير إدارة التعليم بكينيا المنشور عام ١٩٣٧ كان عدد تلاميذ المدارس الأولية ١٠٠ر٨٧٢ ، ومن هؤلاء ٣ر١٧٥ تلميذاً فى المدارس الأميرية ، ٦١ر٢٢٠ تلميذاً فى مدارس لا تقدم لها الحكومة أى إعانة[1]. ويقول المصدر نفسه إن ماينفق على تعليم الفرد الواحد

(١) طبقا لاحصاء سنة ١٩٤٧ كان بالبلاد ٥٤ مدرسة أميرية (١٠ أوربية ، ١٤ هندية ، ٧ عربية وصومالية ، ١٥ إفريقية) ، ٢٣٣٦ مدرسة غير أميرية منها ٢١٤٩ مدرسة إفريقية . وكذلك يوجد عدد يسير من المدارس الأفريقية الخاصة .
(Statesman's Year Book)

فى السنة ٨ شلنات ، بينما يتكلف عدد يقل عن ٢٠٠٠ من أبناء الأوربيين ٤٩٫٢٥٥ جنيها انجليزياً .

ومعنى هذا كما يقول هذا الزعيم الوطنى « أن الفقراء هم الذين يدفعون ثمن تعليم الأغنياء » أى أن الضرائب التى يدفعها الإفريقيون ويلقون أشد العنت فى أدائها بسبب فقرهم وضآلة مواردهم تخصص لتعليم أبناء الأرستقراطية البيضاء التى تحتكر ثروه البلاد .

ومما يلفت النظر ان اهتمام الإدارة البريطانية فى كينيا منصرف إلى التعليم الأولى البسيط ، أما التعليم المتوسط والثانوى والفنى والعالى فموضع الإهمال البالغ ، وبهذا تتجه السياسة التعليمية إلى منع قيام طبقة مثقفة تثقيفا صحيحا خشية أن تكون عاملا فى إنماء الوعى القومى مما يتعارض مع مصلحة البيض .

أما الخدمات الصحية والاجتماعية فيكاد لا يكون لها وجود ، اللهم إلا إذا اعتبرت السجون من الخدمات الاجتماعية !! « فالتأمين الصحى ، ومعاشات كبر السن ، وأعمال الصحة العامة مما ينظر إليه العامل البريطانى على أنه من حقه ، ليس جزءاً من تلك الهبة التى جاءت بها الحضارة إلى الشعب الإفريقى[1] .

---

(١) چومو كنياتا ، مصدر سابق ، ص ٥ .

نمو الحركة القومية

لم تمض سنوات قلائل على ابتداء الاستعمار الأبيض لكينيا حتى بدأت حركات التمرد والانتقاض ، بسبب سياسة المستعمرين الاقتصادية بصفة خاصة ، فثارت قبيلة ناندى فى عام ١٩٠٥ . وقبيل الحرب العالمية الأولى حدثت ثورة فى صفوف قبيلة جيريانا (من البانتو) وتقيم على مقربة من الساحل ، وذلك حين حاولت السلطات نقلها من موطنها إلى مكان آخر ، قيل طمعا فى أراضيها وقيل لحملهم على التماس العمل فى الموانى بسبب النقص فى الأيدى العاملة .

وكذلك شهدت الفترة السابقة للحرب المقاومة من جانب قبيلة ماساى بسبب الخلاف حول الأراضى .

فى أعقاب الحرب العالمية الاولى

لما انتهت الحرب العالمية الأولى توافرت طائفة من العوامل كان لها أثرها القوى فى إشاعة السخط وإعداد النفوس للمقاومة :

١ — فبسبب الكساد الذى أصاب العالم فى عام ١٩٢١ عمد الفلاحون الأوربيون وقد تأثروا به إلى خفض أجور العمال الوطنيين بمقدار الثلث .

٢ — ترتب على هبوط قيمة العملة (وهى الروبية الفضية) أن عمدت الحكومة إلى استعمال الشلن السائد فى إفريقية الشرقية(١) ، وهذه التقلبات أوجدت شعوراً من القلق بين الأهالى .

٣ — وبالرغم من ذلك رفعت الحكومة الضريبة من ١٢ إلى ١٦ شلنا ، كما بدأ تطبيق نظام « شهادات التسجيل » .

٤ — نشطت الحكومة عن طريق موظفيها فى « تشجيع » (وبعبارة أخرى إرغام) الأهالى ، وبخاصة النساء والأطفال ، على العمل فى مزارع البن .

٥ قررت السلطات منح ألف مزرعة للجنود الإنجليز السابقين. ولما عاد جنود كينيا الذين اشتركوا فى الحرب الى ديارهم ، بعد أن أبلوا فى القتال بلاء حسنا ، شهدوا كيف أخرجت قبائلهم وأسراتهم من الأراضى التى كانوا يقيمون فيها كما كثر الحديث عن مشروعات جديدة للإستيلاء على مساحات أخرى من أملاك الاهالى .

جمعية افريقية الشرقية الوطنية :

فى ظل تلك الظروف قام « هارى ثوكو » Harry Thuku ، وكان من موظفى الحكومة ، بإنشاء ماعرف باسم « جمعية إفريقية

---

(١) يعادل الشلن الإنجليزى ، و ينقسم إلى ١٠٠ سنت .

الشرقية الوطنية» East Africa Native Association ، وهدفها الدفاع عن حقوق المواطنين الاقتصادية والسياسية ، فكانت أول منظمة من هذا القبيل ؛ وبذلك يمكن القول أن الحركة القومية المنظمة قد بدأت لأول مرة فى كينيا .

وراح الزعيم الوطنى يعقد الاجتماعات التى يفد اليها الآلاف ، وأخذ المتكلمون يتحدثون عن الحقوق السياسية والمساواة والحريات . ولكن إلى جانب هذا نرى ظاهرة لها أهميتها هى استخدام الدين وسيلة لانهاض الهمم وبيان شرعية مطالب السكان ، ولهذا كان القادة يحدثون أن الله لا يميز بين الأبيض والأسود » ، و « أنهم جميعاً أبناء آدم ومتساوون أمام الله . . » .

وهكذا عرفت الجماهير أن الأديان السماوية تحض على المساواة وتستنكر التمييز على الأساس العنصرى أو اللونى .

العدوان على الأهالى :

وإذ شعرت السلطات بازدياد نفوذ الزعيم والخطر الكامن وراء دعوته سارعت إلى القبض عليه . ويلاحظ أن قانون نقل الوطنيين الصادر فى عام ١٩٠٩ أجاز للحاكم أن يأمر بنقل أى وطنى إلى أى مكان إذا ما كان خطراً على الأمن والنظام ، وبدون توجيه اتهام معين أو محدود إليه .

وزج بالرجل فى سجن نيروبى ، وفى المساء تجمع الألوف من الناس وظلوا جالسين أمام الأبواب ، فإذا ما أصبح الصباح كان عددهم قد تضخم بمن انضم إليهم . وتوجه قادتهم إلى المسئولين يرجون الافراج عن الزعيم الذى لم يرتكب إثماً ولم يخرق القانون والنظام . وفجأة راحت قوة البوليس تطلق النار على الآمنين الذين لم يتوقعوا غدراً أو خيانة فبلغ عدد القتلى ثمانية عشر شخصاً . ومن عجب أن السلطات اعترفت فيما بعد أن حادث الاعتداء وقع خطأ ولكن كان له ما يبرره فى ظل تلك الظروف ! وعلى أثر العدوان قامت الحكومة بترحيل هارى ثوكو واثنين من أبناء عمومته ، غير أن ذكراه ظلت عالقة بالأذهان ، كما أن الأثر الذى أحدثه لم يزل ، فهو أول زعيم وطنى وقف يدافع عن حقوق البلاد .

حل الجمعية :

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل إن السلطات عمدت إلى مقاومة الجمعية ، فحاولت عن طريق أعوانها تأليف هيئات مماثلة ترعاها وبذلت الجهود للتفرقة . وإذ عجزت لم يسعها إلا الأمر بحل الجمعية واعتبارها غير قانونية ، فكانت النتيجة أن تحول نشاطها إلى أسفل أى أصبحت « جمعية سرية » وتكونت الخلايا فى كل مكان ولا تضم الواحدة منها سوى العدد القليل من الأعضاء .

جمعية كيكويو المركزية :

وفى عام ١٩٢٤ أعلن أن لجنة برياسة أورمسبي جورستقوم بزيارة شرق إفريقية لدراسة مسائل مختلفة فى مقدمتها موضع الأراضى فى كينيا . ولما كانت « جماعة افريقية الشرقية » ممنوعة من مزاولة أى نشاط اجتمع نفر من شباب البلاد وألفوا ما أطلقوا عليه اسم « جماعة كيكويو المركزية » ، وأعدوا مذكرة أقرها الرؤساء والزعماء ، متضمنة كافة المسائل التى هى موضع الشكوى ومعبرة عن الآمال والأهداف التى تجيش بها نفوس الأهالى الافريقيين . وفيما يلى أهم النقاط التى تناولتها المذكرة :

مسألة الأرض :

فيما يختص بمسألة الأرض فإننا نرجو باحترام تعديل قانون أراضى التاج لعام ١٩١٥ (والخاص بمستعمرة كينيا) بحيث يعترف بحقوق الوطنيين فى الأرض ، وهى الحقوق التى ألغاها القانون سالف الذكر دون أن يوفر اطمئناناً مقابل ما كان لنا من قبل ، وبذلك تركنا وليس لنا أى حق قانونى إطلاقا فى أراضينا وجعلنا مجرد مستأجرين تحت إرادة التاج . وإلغاء حقنا القانونى فى الأرض عرض بعض أهلنا للاستقلال كما انتزعت منهم ممتلكاتهم لصالح غير الوطنيين كما أنه حرمنا أى ضمان ضد أية محاولات فيما بعد للاعتداء على أراضينا .

وكذلك نرجو ألا يمر مشروع القانون الخاص بإنشاء هيئة وصاية على أراضى الوطنيين . وعلى النقيض من ذلك فإننا نتقدم فى احترام بالمطالب الآتية :

(ا) قبل اتخاذ أى إجراء يجب أن يعطى لكل مالك من كيكويو مايثبت ملكيته حتى يطمئن الى أن أحداً لن ينزع منه أرضه .

(ب) عدم إجراء أى تبادل فى المنطقة المخصصة للوطنيين بين أهل كيكويو وغير الوطنيين ، لكى يطمئن الأولون الى أنهم لن يحرموا من أرضهم بهذه الوسيلة ،

(ح) إبقاء الأرض فى أيدى مجالس الكيكويو (القبلية) على أن تكون لها سلطة التصرف فيها طبقاً للتقاليد المرعية بدون تدخل من موظفى المنطقة .

(ى) ألا يتدخل الموظفون فى المجالس التى تتصرف فى الأرض بوصفهم رؤساء لهذه المجالس .

(ه) عدم التأجير لغير الوطنيين فى داخل أراضى كيكويو ، وحيث تم ذلك فى الماضى يجب دفع تعويض إلى أصحاب الأرض الذين أصابهم الضر (او إلى اعقابهم اليوم) .

(و) وقف إصدار ترخيصات الاحتلال (الإقامة) المؤقت لغير الوطنيين وذلك فى اراضى كيكويو ، لأن هذا يؤدى إلى نزعها من أيدى رجال القبيلة .

(ز) كافة أراضى كيكويو التى أعطيت للغير يجب إعادتها اليهم إذا أمكن (أو لذويهم) على ان يدفع التعويض عن الخسائر التى تحملوها خلال السنوات التى نزعت منهم الأرض .

(ح) السماح لأهل كيكويو بزراعة المحاصيل الاقتصادية مثل البن العربى (يقصد اليمنى) فى الأراضى التى يشغلونها وذلك بدون إقامة أى عائق فى وجوههم .

(ط) تدريب أهل كيكويو على الأعمال الزراعية حتى يعملوا ويشجعوا غيرهم على الزراعة ، بدلا مما تقوم به الحكومة من إرسال أناس لتعليم شعب كيكويو وهم لا يبذلون إلا القليل من الجهد .

وإننا لنرجو أن نلفت نظركم الى أن أهل كيكويو قد فقدوا الثقة فى تخطيط الحدود إذ ثبت عدم جدوى ذلك فى الماضى ، فقد جرت العادة على تجاهل تلك الحدود المرسومة ومنح الأراضى التابعة للمناطق المخصصة للوطنيين فى كيكويو إلى غيرهم ،

تمثيل الوطنيين :

وإذ نأخذ فى الاعتبار أن سكان كينيا الوطنيين يمثلون أغلبية هائلة بالقياس الى الجاليات غير الوطنية فإننا نرجو

(ا) ان يسمح للسكان الوطنيين أن ينتخبوا ثلاثة إفريقيين واثنين من الأوربيين كخطوة مبدئية لتمثيل المصالح الوطنية ، على أن ينتهى الأمر أخيراً بأن يكون للوطنيين الأغلبية فى المجلس التشريعى .

(ب) أن ينتخب الوطنيون ثلاثة من جنسهم لتمثيل مصالحهم فى المجلس البلدى .

التعليم :

(ا) جعل التعليم الابتدائى والزراعى والمنزلى إجبارياً بالنسبة الى الأولاد والبنات الوطنيين .

(ب) انشاء عدد كاف من المدارس الثانوية والعالية فى جميع المناطق التى يقيم فيها الوطنيون حتى ينقلوا التعليم العالى الى الصبيان الوطنيين الذين أتموا التعليم الابتدائى .

(ح) أن تشجع المجالس الوطنية فى الاقاليم على أن ترسل الأكفاء من الأبناء الى انجلترا وغيرها للتزود بالتعليم الجامعى أو العالى فى الآداب والطب والهندسة والزراعة وغيرها .

(ى) أن تضع الحكومة نظاماً للمنح الدراسية Schol arships بقصد تعليم ذوى الكفاية من الوطنيين فى داخل البلاد أو بالخارج .

مشكلة العمل

نرجو : -

(ا) إلغاء ال « كيباندى » وشهادات التسجيل التى تحد من حرية رعايا التاج الوطنيين فى التنقل والتى تسهل الجهود المبذولة لإبقائهم فى حالة العبودية .

(ب) إزالة كافة القيود المفروضة على الوطنيين بشأن زراعة البن العربى وغيره من المحاصيل الاقتصادية فى مزارعهم .

(ح) توفير الضمان اللازم للوطنيين بعـــدم إرغامهم على هجر أرضهم للعمل عند الأوربيين ، ما داموا يدفعون ما يطلب منهم وينتجون المحاصيل فى مزارعهم .

(ى) إعفاء النساء من ضريبة الكوخ والرأس أسوة بما هو جار فى حالة الأرمل التى تجاوزت سن الحمل .

وأخيرا وصلت اللجنة وعقدت أحد اجتماعاتها الذى دعت إليه الرؤساء وأعضاء جمعية «كيكويو المركزية» للإدلاء بآرائهم . وهنا يحدثنا الزعيم الكينى چوموكنياتا أن هؤلاء القادة وفدوا إلى مكان الاجتماع ومن ورائهم الآلاف من مواطنيهم . وتكلم مفتش المنطقة فطلب إليهم الإيجاز فى الحديث نظرا لما يشعر به أعضاء اللجنة من التعب الشديد بسبب رحلتهم الطويلة ، كما طلب إليهم أن يثقوا بأنه أطلع اللجنة على

كافة مطالبهم، وأن الموظفين المحليين جميعا ، وكلهم حريص كل الحرص على مافيه رفاهية الإفريقيين لم يدخروا وسعا من أجل ترقية أحوالهم ؛ وختم خطابه قائلا إنه لا يشك فى أنهم سيؤكدون للجنة ما يشعرون به من سعادة ورضاء إزاء ما فعلته الحكومة نحوهم ومن أجلهم : ثم دعا زعيمهم الأكبر إلى أن يتحدث إلى اللجنة .

ووقف الزعيم وبعد أن رحب باللجنة باسم شعبه قال : « إننا نعرف أن المفتش قد تحدث إليكم عن سعادتنا ورضائنا . وإذا كنا لا نريد أن نعقب على إخلاصه ، فإننا نريد منكم أن تبلغوا ملككم أننا منذ العصور الموغلة فى القدم قد أقمنا فى الأرض التى كانت ملكا لنا والتى كانت مصدر العيش لنا ولما نملك من ماشية . . . ولكن هدوئنا قضى عليه نقل ملكية أرضنا، ففى كل سنة أخذت منا الأرض شطراً بعدآخر ، دون موافقتناوبغير تعويض .. إننانعلم أنكم حضرتم هنا لتروا بأنفسكم حالناوترفعوا التقارير بشأن درجة السعادة والرخاء اللذين تتمتع بهما واللذين أسبغتهما علينا حكومتكم . وإنا لنأمل ، بعد أن تروا الأمورعلى ماهى عليه ، أن تعودوا إلى وطنكم لتحدثوا ملككم أن شعبا مزارعا مثلنا لايمكن أن يكون سعيداً بغيرالأرض »

ولم يكد الزعيم ينتهى من كلمته حتى تقدم شباب الجمعية بالمذكرة التى سبق إعدادها ، ودارت مناقشات طويلة حول محتوياتها واشترك فيها الجميع من الشيوخ والشبان ، وراحوا يبثون شكاويهم وآلامهم

ويعبرون عن مطالبهم من الناحيتين العامة والمحلية ، وبدا واضحا أن الآلام واحدة والمطالب واحدة ، ذلك أن المشكلات واحدة .

وانتهت الجلسة وعادت اللجنة أخيراً إلى بلادها لترفع تقريرها عما رأت وسمعت ، ولكن الحكومة البريطانية لم تفعل شيئا جديا لرعاية الافريقيين .

نشاط الجمعية

أما جمعية كيكويو فعملت على دعم مركزها وتوسيع نطاق نشاطها وتقوية الصلات بينها وبين عامة الناس ، وظلت تتزعم حركة الكفاح القومى فى البلاد ، وهنا يبرز أمامنا من بين أعضائها وقادتها بعبارة أدق الزعيم الوطنى الكبير « چومو كنياتا » وسنعود اليه فى موضع آخر .

وتألفت فى إقليم كافير وندو هيئة للدفاع عن مصالح دافعى الضرائب ولكن القيادة ظلت فى يد الجمعية التى خرجت عن الدائرة المحلية وصارت ذات طابع قومى عام ، فانشأت لها فروعا فى مختلف أرجاء البلاد ، وأدخلت إلى صفوفها رجال القبائل الأخرى ، وجعلت هدفها العمل على الدفاع عن حقوق ومصالح الافريقيين جميعاً بغير تمييز .

وخلال تلك السنوات حدثت عمليات عدة من الاستيلاء على أراضى الوطنيين فكانت تحتج عليها الجمعية لدى السلطات المسئولة فى البلاد ولدى حكومة لندن ذاتها . وكثر ورود اللجان البريطانية للتحقيق والاستقصاء ، وهنا تتولى الجماعة الاتصال بها وتوضيح

وجهات نظر الأهالى وأسباب شكواهم .

ويكفى أن نضرب هذا المثل (١) لبيان مبلغ حرص الجمعية على المصالح الوطنية . ففى سنة ١٩٣٨ وقع ما يعرف بحادث الماشية فى المنطقة المخصصة لقبيلة واكامبا ، ذلك أن المستعمرين لاحظوا أن عددالماشية لدى القبيلة قد زاد إلى حد كبير مما أصبح خطراً يهددالتربة . وكانت القبيلة تدرك هذه الحقيقة ولكنها لم تعرف وسيلة يمكن بها تلافى الأمر ، وهنا فوجئت بقوة عسكرية تهبط على أرضها لتأخذ (تصادر) جانبا عن ثروتها الحيوانية حيث تباع بأثمان بخسة للغاية . وغضبت القبيلة لأن الماشية مصدر رزقها ومظهر ثرائها ومركزها الاجتماعى.

سارعت الجمعية إلى إرسال برقية إلى الحكومة البريطانية وتحدثت الصحف فى انجلترا ، ولكن الحكومة فى كينيا لم تفعل شيئا . وهنا تجمع ألوف من أبناء القبيلة وساروا إلى نيروبى لمقابلة الحاكم ، فلما رفض الالتقاء بهم افترشوا الأرض فى نظام وظلوا على ذلك الوضع ستة أسابيع . وأخيراً وعد الحاكم أن يقابلهم إذا عادوا إلى ديارهم وهناك تحدث محاولا تهدئتهم وأعلن أن مصادرة الماشية إجراء لن يتكرر وأن الماشية التى لم يتم بيعها ستعود إلى أصحابها ولكن لم يكد الرجل يغادر المكان حتى نكثت السلطات بالوعد ، وإذا بعمليات مصادرة الماشية تجرى أكثر من مرة . ولعل هذا الحادث كاف للدلالة على تضاؤل ثقة الوطنيين فى عدالة الحكم وصدق الوعود .

( ) أورده « جومو كنياتا » فى كتابه Kenya : The Land of Confict ص ١٧ — ١٨

الحرب الثانية وما بعدها

نشبت الحرب العالمية الثانية ولم يمض وقت طويل حتى اشتركت ايطالية الفاشية إلى جانب ألمانيا النازية ، وسقطت فرنسا تحت أقدام الألمان وقامت حكومة ڤيشى الخاضعة لسلطان الأخيرين. وهنا عمدت بريطانيا الى مستعمراتها الإفريقية لتجنيد الوطنيين ، وسيق عدد كبير من أهل كينيا إلى صفوف القوات البريطانية ، حيث أبلوا بلاء عظيما ضد القوات الايطالية فى شرق إفريقية والفرنسيين فى مد غشقر ، كما حاربوا أبناء اليابان فيما بعد. وكذلك استخدمت القوات البريطانية والمتحالفة عدداً من العمال الكينيين ، وهنا أمر يسترعى الإهتمام ذلك أن المستعمرين طلبوا من السلطات العسكرية ألا تستخدم أهل كينيا فى هذه الأعمال لأنها تدفع لهم أجوراً مرتفعة ، الأمر الذى لابد وأن يحمل أخوانهم ممن يعملون فى المزارع البيضاء على المطالبة بأن تزاد أجورهم (!) ؛ ونزلت السلطات البريطانية على الطلب وامتنعت عن استخدام العمال من أهل كينيا .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل تعين على البلاد أن تمون بالغذاء القوات المتحالفة فى الشرق الأوسط، فصارت تبعث بمقادير كبيرة من الشاى والبن والقمح والكتان والذرة ، وغير ذلك من المنتجات .

وهكذا أسهمت كينيا بنصيب يفوق طاقتها فى المجهود الحربى ،

وكان جزاؤها على تلك الخدمات من جانب الرجل الأبيض الذى يبسط سلطانه عليها أن أصدر الأوامر منذ ابتداء عمليات القتال بحل « جمعية كيكويو المركزية » وتحريم اجتماعاتها ونشاطها ، ومصادرة المجلة التى تنطق بلسانها ؛ كما اعتقل الكثيرين من أعضائها وكان جزاؤهم السجن أو النفى . وأمعنت السلطات فى سياسة العسف ، فحرمت الاجتماعات وقيدت الحريات ولم تسمح لأى فرد أن يرفع الصوت مطالباً بالإصلاح أو العدالة . وان ليونارد وولف لم يبالغ إذ قال « خلال أربعين عاما ضحيت مصالح ثلاثة ملايين من الإفريقيين لصالح حفنة من الأوربيين . إن القول بأن حكومة كينيا ، خلال تلك السنوات ، أدارت البلاد لمصلحة الشعب الافريقى أو نظرت الى رفاهيتهم وتقدمهم على أنها وديعة مقدسة أكذوبة مليئة بالنفاق » .

ولم تقف النكبات التى أحاقت بكينيا خلال الحرب وبسببها عند هذا الحد ، بل تعرضت البلاد للمجاعة . فى عام ١٩٤٣ كان هناك حوالى ربع مليون يشتغلون لصالح الأغراض العسكرية على اختلاف أنواعها كما ارتفعت الأسعار بسبب إصدار المنتجات الغذائية والزراعية إلى القوات المتحالفة ، وكانت النتيجة أن انتشرت المجاعة فى صفوف الوطنيين ، وهلك عدد وافر منهم ، بينما كانت الاقلية البيضاء تستغل ظروف الحرب للاثراء الفاحش .

ولم تكد الحرب تضع أوزارها حتى تحركت البلاد معبرة عن آلامها ومطالبة بضروب من الاصلاح لتحسين الاحوال . والواقع أن عوامل عدة ظلت تتجمع وتتراكم وتفعل أثرها فى إنماء الوعى

القومى . فالحرب بآثارها ونكباتها أشعرت أهل البلاد أن الرجل الابيض لاينظر اليهم إلا على أنهم أصلح أداة للاستغلال .

واستطاع بعض أبناء البلاد أن يتأثروا بالحضارة الاوربية ، وأن يتلقوا التعليم الاوربى الحديث فى الخارج ، فعرفوا معانى الحرية وعادوا إلى بلادهم يطالبون بها ويحاولون تطبيقها ، وهالتهم الفوارق العنصرية التى فرضها الرجل الابيض ، كما راعتهم سياسة الاستيلاء على الأراضى واحتكارها ، وأكثر من هذا فقد اتصلوا بالعالم الخارجى وتأثروا بنظريات الحرية والاستقلال والديموقراطية .

وفى أعقاب الحرب اشتد الصراع فى جنوب إفريقية فإذا بالعناصر الملونة تطالب بالمساواة مع الاوربيين ، وأخذت هذه الحركة تزداد حدة وقوة ، وكان من الطبيعى أن يحدث رد فعل لهذا كله فى نفوس أهل كينيا والجهات المجاورة ، حيث الاوضاع تكاد تكون متماثلة ، وشهد أهل البلاد كيف استردت الحبشة استقلالها ، وكيف طرد الطليان من إرتريا ، وكيف نمت الحركة الوطنية فى السودان . لقد كانت تلك الاحداث جميعها عاملا قوياً فى تنبيه الاذهان وتحريك النفوس . ومن هنا قاموا يطالبون بحرياتهم المسلوبة وحقوقهم المغتصبة ، وأخذت الدعوة تنتشر على نطاق واسع ، وراح القادة والزعماء يخاطبون الجماهير ويحثونها على العمل . وتعددت المطالب التى قدمت إلى السلطات ولكن هذه الاخيرة لم تحاول أن تتنبه إلى الامر أو تقوم بتحقيق الاصلاحات الضرورية ؛ فاشتدت عملية الغليان وصار لزاماً أن يقع الصدام ، وعمدت السلطات من جانبها الى أساليب العنف لكبت الحركة القومية الآخذة فى الاشتداد .

بعض الإصلاحات العاجلة

من هذا العرض الذى قدمناه عن الحياة فى كينيا والنظم السائدة فيها من اقتصادية واجتماعية وسياسية ، نستطيع أن نصل فى غير عناء إلى تعرف بواعث السخط والشكوى مما تموج به البلاد ، وأن نستكشف النواحى التى تتطلب العلاج السريع أو الاصلاح العاجل . ونقول العاجل لان الواقع أن المطلب الرئيسى لاهل كينيا ، كما هو الشأن فى بقية المستعمرات الافريقية ، ينحصر فى التحرير الكامل ووضع حد نهائى للسيطرة الاقتصادية والسياسية التى فرضها الرجل الابيض على الوطنيين والتى مايزال متشبثاً بها بالرغم مما ثبت من المساوىء الصارخة التى تلازمها .

وفى رأى الزعيم جومو كينياتا يتكون برنامج الاصلاح الذى يتعين على الحكومة البريطانية المبادرة الى تنفيذه من النقط الخمس الآتية :

أولا - الأرض :

ما تزال هناك مساحات واسعة من الاراضى ولكن ينبغى أن يتقرر بصفة قاطعة ومطلقة أن للإفريقيين الاولوية فى الانتفاع بها ، ويجب ألا يسمح فى المستقبل بهجرة المستعمرين البيض اذ ينبغى أن

يكون الوطنيون أحراراً فى الإقامة بأرضهم ، وهو مطمئنون إلى أنها لن تنزع منهم . ومن الواجب ألا يحرموا من أصلح المناطق للإستغلال لمجرد كونها ذات مناخ يلاءم سكنى العناصر الأوربية . وأكثر من هذا لا بد من أن توفر لهم المساحات الكافية من الأرض مما يتيح لهم مستوى لائقاً من المعيشة .

ومن الطبيعى ـ على حد قوله ـ أن هذه المطالب لن تنزل موضع الرضاء من نفوس المستعمرين الذين يريدون الحصول على الأيدى العاملة الافريقية . ولكن إذا كان هؤلاء فى حاجة إلى الأيدى العاملة فعليهم أن يعرضوا أجوراً مناسبة وأن يوفروا أحوالا طيبة من العمل مما يجعل الناس لا ينفرون من أداء الخدمات لهم .

ثانيا ـ التعليم :

يطالب الافريقيون أن تتاح لهم فرصة التعليم الذى يمكنهم من حسن استغلال الأرض . إنهم يدركون تماماً أن العالم المحيط بهم قد تغير خلال نصف القرن الأخير ، ولذلك لن يستطيعوا — حتى لو أرادوا ذلك ـ العودة الى الأساليب القديمة التى درجوا عليها . ولهذا يجب تدريبهم تدريباً كافياً فى مدارس الزراعة وتربية الحيوان ، وأن يحصلوا على ذلك القدر من التعليم العام الذى يمكنهم من تفهم معنى الحضارة والعلوم الغربية . إن من الخطأ أن يمنع الافريقى عن طريق الجهل

المفروض عليه قسراً من أداء أى عمل تؤهله له مواهبه الطبيعية .

ثالثا ـ الصحة والرفاهية الاجتماعية :

لقد أحدثت الحضارة الأوربية تغييرات كثيرة فى مستويات الحضارة الافريقية ، فهى قد غيرت غذائهم وأعمالهم ، وحدت من حريتهم فى التنقل ، وحطمت الكثير من عناصر الحياة الأسرية التقليدية ، وبعثت بالكثيرين منهم الى المدن كما دفعت بغيرهم الى العمل فى المناجم والمزارع . وفى صحبة هذا كله جاءت الحضارة الأوربية بأمراض جديدة وأخطار جديدة على الصحة والاستقرار الاقتصادى . وبالرغم من هذا فبخلاف الأوربيين لا تكفل الدولة للإفريقيين شيئاً من الخدمات الصحية أو الضمان الاجتماعى ، وإنهم ليطالبون بهذا كله بأن تعود إليهم نسبة عادلة من الضرائب التى يؤدونها .

رابعا ـ الحريات المدنية :

ولن تؤد هذه الاصلاحات الغرض منها إذا ما ظل الأوربيون ينظرون الى الافريقيين على أنهم أطفال عاجزون عن التفكير والعمل لأنفسهم وبأنفسهم . ولهذا يجب أن يتساوى أهل كينيا فى حرياتهم ووضعهم أمام القانون ، فهم يطالبون بالمساواة مع الأوربيين من حيث الحق فى التعبير عن الرأى والانتقال من اى مكان الى آخر ،

وفى ممارسة اى عمل او حرفة ، وألا يتمتع الأوربيون بحقوق او حريات مدنية ولا يمنح مثلها تماماً للإفريقيين .

خامساً — الحكومة الذاتية :

يطالب الافريقيون بالاشتراك فى حكومة بلادهم . فيجب ان يعطى لهم الحق فى انتخاب من يمثلونهم فى المجالس المختلفة ، وان يتساوى كافة سكان البلاد من حيث المؤهلات للتصويت . فإلى ان يتحقق هذا الامر سيظل الافريقيون شعباً خاضعاً ولهذا لا ينتظر منهم ان يحترموا القوانين التى لم يشتركوا فى وضعها .

هذه هى الاصلاحات العاجلة التى تمس إليها الحاجة وانها كلها لتبين ان الهدف الاول منها تقرير المساواة فى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين جميع القاطنين فى كينيا بلا تفرقة مردها إلى اختلاف الجنس .

ماو ماو

من هو جومو كنياتا ؟

أوضحنا فى الصفحات المتقدمة حقيقة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى كينيا ، وشرحنا جوهر النزاع القائم منذ أن فرض الرجل الأبيض سلطانه عليها ، فامتلك الأرض وبخاصة أجودها وأصلحها ، واحتكر السلطان السياسى ، وكون من نفسه طبقة أرستقراطية ممتازة ، وهبط بالسكان الأصليين ومعهم الجاليات الهندية والعربية إلى منزلة الأرقاء وسخر قوى البلاد المادية والبشرية لخدمة مصالحه وتحقيق أهدافه ، وطبق سياسة التمييز العنصرى على غير الأوربيين ، وضن عليهم بمميزات الحضارة الحديثة كالتعليم فى مختلف مراحله والخدمات الصحية والاجتماعية إلا بالقدر التافه وتحت الضغط الشديد . وتحدثنا كذلك عن الحركة القومية وأهدافها وأساليبها وتطورها ، وعن موقف السلطات البيضاء إزاءها وكيف حاولت القضاء عليها وإخماد كافة الدعوات إلى العدالة والمساواة والإصلاح والحرية ، ورأينا كيف أن تلك الحركة كانت سلمية الطابع والوسيلة .

وبالرغم من سياسة القمع التى انتهجتها الحكومة خلال الحرب الأخيرة وفى أعقابها ، وتحريم النشاط العلنى الذى كانت تمارسه المنظمات السياسية والقومية ، فان روح المقاومة لم تخمد ، بل أخذت عوامل السخط تتراكم طبقات فوق طبقات وتزداد حدة وقوة ، مما جعل المراقبين الواقعيين وبعيدى النظر يرون فيها نذيراً بأحداث خطيرة لابد من وقوعها وفى وقت يصعب فيه السيطرة عليها. والحقيقة إن كل ذى بصر سليم شامل كان لا بد وأن يصل إلى مثل هذه النتيجة إذ يتلفت حوله فيرى إطراد نمو الوعى القومى فى الاجناس الافريقية ـ فى إرترية والصومال والسودان وفى اتحاد جنوب إفريقية بوجه خاص .

وممن لمس الحقيقة الواضحة وتنبه إلى خطورة آثارها حاكم كينيا السابق . فنى الكتاب الابيض الذى نشر بلندن فى العاشر من ديسمبر (١٩٥٢) عن الاضطرابات التى اجتاحت كينيا حينذاك ، اعترفت الحكومة البريطانية أن الرجل بعث إلى المسئولين فى وزارة المستعمرات منذ أكثر من عام ببرقية أبان فيها ضرورة اتخاذ إجراءات حاسمة لمعالجة روح التذمر التى تغلغلت فى نفوس السكان . واقترح تأليف لجنة ملكية خاصة تتوجه إلى البلاد حيث تتولى التحقيق فى مصادر السخط والشكوى . وبعد ثمانية أشهر على ما ذكرت الوثيقة المشار اليها ، تلقى رداً على رسالته يتضمن تأييداً حماسياً للفكرة . ولكن بالرغم من ذلك لم يخرج الاقتراح إلى حيز التنفيذ وبهذا

ساد الشعور فى أوساط السكان أن الحكومة البريطانية لا تعتزم إصلاحا.

ازاء هذا التسويف كان من الطبيعى أن يشتد الغليان النفسى ، وفجأة سمع العالم عن جمعية كينية تدعوها الصحف « مو .. مو » وتنسب اليها طائفة من الاعتداءات على الارواح والممتلكات . وفى الوقت نفسه ألقت السلطات القبض على « جومو كنياتا » ونفر من زملائه ، بتهمة أنهم على رأس تلك الجماعة ، وأنهم الرأس المفكرة المسئولة عن حوادث الاغتيالات والتخريب .

ولعل الناس تسأل ، ومن هو هذا الزعيم ؟ ان جومو كنياتا من أبناء كينيا الذين لم يقنعوا بقشور العلم التى يمنحها البيض فى البلاد فسافر الى انجلترا والتحق بجامعة أكسفورد حيث حصل على اجازة عالية فى علم الاجناس ، وكتابه Facing Mount Kenya دراسة للحياة القبلية فى ذاك البلد . وأكثر من هذا فقد تزوج من انجليزية لا تؤمن بأن اللون أو الجنس من عناصر التميز بين الناس ، وأنجب منها ولدين يقيمان الآن فى انجلترا . ولا ريب أن الرجل اثناء دراسته واقامته ، تشبع بمبادىء الحرية والديموقراطية التى يطبقها المستعمرون فى وطنهم واستطاع بذلك ان يدرك مبلغ التدهور الذى بلغته بلاده ، فقرر ان يقوم بعمل ايجابى .

وكان جومو كنياتا ، او السهم الاسود كما تصفه الصحف ، من المؤسسين الاولين لجمعية كيكويو المركزية ثم اصبح الامين العام لها ؛

وأهلته ثقافته العالية لكى يضطلع بعبء توضيح آرائها ووجهات نظر مواطنيه أمام اللجان المختلفة ووزارة المستعمرات . ولم يقف نشاطه عند هذا الحد بل رأى أن يطالع الرأى العام البريطانى نفسه فنشر رسالته التى أشرنا إليها أكثر من مرة وجعل عنوانها « كينيا ، بلد الصراع ، وفيها عرض للمشكلة الوطنية من نواحيهـــا الاقتصادية والسياسيةوالاجتماعية ، كما أنه أوردفى ختامها ما دعاه برنامجاً للإصلاح وقد لخصنا أهم عناصره فى موضع سابق .

ولقد أثار اعتقال هذا الزعيم موجة من السخطفى البلاد وعاصفة من الاستياء فى العالم الخارجى، وليس أدل على هذه الحقيقة من تطوع كثير من رجال القانون فى انجلترا والسودان وغيرهما للدفاع عنه أمام القضاء . فإن هذا الإجراء التعسفى دليل على أن السلطات ضاقت ذرعا بنفوذ كنيا تا على مواطنيه واستشعرت خطر دعوته القائمة على أساس المطالبة بالحرية والكرامة والمساواة . والحق ، لقد أثبت التاريخ أن رجل الفكر والقلم يعلم أنهما سلاح ماض . ولهذا فهو أبعد الناس عن أساليب العنف .

وبفضل الصحافة ووكالات الأنباء ، وكلها تعتمد على المصادر البريطانية وتتأثر بما يقال له ميل الجماعات إلى الأساطير وبالرغبة فى إثارة اهتمام القراء ، إكتسبت جمعية « مو ـ مو » شهرة واسعة فى مختلف أنحاء العالم ، وحيكت حولها الأساطير والروايات المبالغ فيها والمغرضة. فهى تنقض على خصومها من البيض وأعوانهم الخونة من أبناء البلاد وتثأر منهم دون أن يترك أفرادها آثاراً تدل عليهم لأنهم اتقنوا التخفى

والاختفاء . وهم يستعملون الخناجر أو السهام المسمومة وغير ذلك من أنواع السلاح . وأكثر من هذا فقد قرأنا أن الجمعية انذرت الانجليز بضرورة الجلاء عن البلاد قبل حلول ربيع عام ١٩٥٣ .

ومما يلفت النظر بصفة خاصة الإتهامات التي يوجهها الاستعمار البريطاني إلى هذه الجمعية . فهي هيئة إرهابية سرية لا تؤمن بغير العدوان وسفك الدماء ، وهي لا تفرق في اختيار ضحاياها ، وهي تهاجم الأسيويين والمسيحيين ، وهي كذلك مدفوعة بمؤثرات خارجية شيوعية أو غيرها .

والغرض من هذا كله واضح ، وهو محاولة إظهار الحركة القومية في كينيا بأنه لا وجود لها وان هذه الأحداث انما المسئول عنها هيئة سرية صغيرة لا تمثل الرأي العام . واكثر من هذا فإن الاستعمار ، وهو يكيل هذه الاتهامات ، يريد ان يثير الرأي العام العالمي الذي ينفر بطبيعته من الإرهاب والعدوان .

وقد اختلف الكثيرون في تفسير كلمة « مو . . مو » ، فبعض الثقات في علوم اللغات واللهجات يقولون إنها لا تمت بصلة إلى لغة أهل البلاد . ويرى فريق من الباحثين أن الاسم الأصلي هو « أوما أوما » ، وهذه ألفاظ سواحلية معناها « قم قم » اى « اخرج » ، فكأنها تعبير عن الشعار القومي المعروف وهو « الجلاء ، الجلاء » . وتضم الجمعية الكثيرين من زعماء القبائل ورجال الدين ، ولاشتراك الأخيرين في هذه المعركة التحريرية مغزى كبير نظرا لما لهم من نفوذ وسلطان على الأهليين . غير ان الذي يمكن تأكيده ان الحركة بدأت من صفوف قبيلة « كيكويو » الكبيرة ، وأن أكثر الأعضاء ينتمون إلى هذه القبيلة ، ثم أخذت تنتشر بانضمام الكثيرين اليها من مختلف انحاء البلاد .

اتساع نطاق الثورة

ختمنا الطبعة الأولى من هذا البحث بالعبارات الآتية :

ماذا يقصد الاستعمار ؟

ان هذه التهم التى تكال للجمعية وللزعيم كذباتنا تدل على هدف استعماري بعيد .

لقد ضاق الاستعمار ذرعا بالرجل ، ولابد من الخلاص منه .

ومن هذا الاتهام :

الذى عقوبته الاعدام

وكان لهذا الذى قلناه صدى بعيد فى مختلف الأوساط والهيئات ، ونزل كالصاعقة على رأس الاستعمار إذ كشفنا الهدف الخبيث ، وراح الناس فى مصر وغيرها يرقبون الأحداث ويتساءلون فيما بينهم ... هل يجرأ الرجل الأبيض على ارتكاب جريمة قتل على هذه الصورة السافرة تحت شعار المحاكمة القضائية ؟ لقد تلقينا الكثير من الرسائل من مختلف الأنحاء فى آسيا وإفريقية وفيها يبدى أصحابها الخوف

من النتيجة التى أوضحنا أن الاستعمار كان يسعى إليها ؛ ولكننا كنا على ثقة أنه سيتردد بعد أن انكشف أمره أمام الرأى العام العالمى .

وجرت المحاكمة وفند الدفاع الاتهامات ، وأخيراً صدر الحكم . . حقيقة لم يكن بالإعدام ، ولكن حكم على الرجل بالأشغال الشاقة عشر سنوات عن تهمتى إشرافه على الجمعية غير الشرعية وعضويته فيها وهذا جزاء الذين يطلبون لشعوبهم الحرية والكرامة الاستقلال . ولكن الرجل والخمسة الآخرين من أعوانه ممن صدرت ضدهم أحكام مماثلة قد استأنفوا الأحكام . وأيا كانت نتيجة الاستئناف فالشىء الثابت ، الذى يؤكده تاريخ الانسانية ، إن على الأحرار المكافحين أن يؤدوا الضريبة نحو شعوبهم ، كل حسب طاقته واستعداده .

ولقد أثارت المحاكمة ونتيجتها موجة من السخط العينف فى أرجاء كينيا ، ونشطت حركة المقاومة المسلحة ، وأصبحت «موموه» هيئة قومية شاملة تمثل الكفاح ضد الاستعمار .

لقد تحول الكفاح إلى مايشبه الحرب على ما أوضح أوليفر ليتلتون ، وزير المستعمرات البريطانى ، فى بيان ألقاه أمام مجلس العموم بجلسته المنعقدة فى أول أبريل سنة ١٩٥٣ على أثر الأنباء التى وردت بتهديد الثوار للعاصمة نيروبى .

وعمد الاستعمار إلى أساليب العنف ، فعزز قواته بالرجال والعتاد والطائرات ، وراح يضرب الوطنيين بكل وسيلة يملكها . وهـــذه

البرقية التى نوردها بنصها تلقى ضوءاً كافياً إلى حد ما على طبيعة العمليات الجارية هناك(١) :

« نيروبى فى ٣٠ـ ألقت طائرات وسلاح الطيران البريطانى قنابلها لأول مرة على جماعة ماو ـ ماو اليوم ، فقد قامت ثلاث طائرات من طراز هارڤارد وصلت الى روديسيا أخيراً بإلقاء ثمانى قنابل زنة ٢٠ رطلا على منطقة يعتقد أن ١٠ آلاف وطنى من الجماعة يرابطون فيها . ولم يقتصر الهجوم على الجو فقد كانت هناك خطة لهجوم عام فأيدت الطائرات قوات برية كبيرة فى مهاجمة المنطقة التى تقع بين جبال أبردير .

« وقد أذيع بيان رسمى يقول ان قوات الجيش قد اشتبكت فى معارك مع قوات ماو ـ ماو تنفيذاً لأوامر أصدرها الماچور چنرال هيند الذى يشرف على العمليات الحربية . وفى برقية من نيروبى أن جماعات كثيرة من الوطنيين شنوا هجوما عنيفا على مركز حراسة « هول ريزرف » التى تقع شمالى شرق نيروبى وقتلوا أربعة عشر جنديا إنجليزيا على الأقل » .

وإذا كنا لا نعتزم الدخول فى التفاصيل فانه لا يسعنا إلا أن نورد هنا خلاصة للبيان الذى ألقاه وزير المستعمرات فى مجلس

---

(١) جريدة المصرى (أول مايو ١٩٥٣) .

العموم(١) فقال ان رجال ماو ـ ماو قتلو ٢٧٠ شخصا وجرحوا ١٦٠ آخرين ، منهم ١٣٥ افريقيا . و٤ أسيويين ، و٧ من البيض .

وقال ان عدد من قتلهم رجال «ماو ـ ماو» حتى يوم ١٤ ابريل بلغ ٢٥٥ افريقيا ، و٣ أسيويين ، و١٢ مدنيا من البيض وبوليس الامن وأن قوات الامن اتقلت ٨٢٫٨٤٠ رجلا من قبيلة كيكويو ثم أطلقت سراح ٨٩٧٥ منهم فوراً ، وسراح ٣٨٩٤٧ منهم بعد التحقيق معهم .

وأضاف وزير المستعمرات البريطانى الى ذلك أنه قد حقق مع ٢٨٩١٢ شخصا آخرين حوكموا جميعا ، وأن هناك ٦٠٠٠ رجل لا يزالون معتقلين فى انتظار محاكمتهم .

ثم قال ان قوات الامن أطلقت النار على ٤٢٠ شخصا قاوم بعضهم الاعتقال وخالف البعض الآخر الأمر بالوقوف .

---

(١) المصدر السابق (٣٠ ابريل ١٩٥٣) .

كينيا وحقوق الانسان

عرضنا بقدرما وسع المجال للأوضاع والظروف التي يعيش فى ظلها أهل كينيا ، أى أصحاب البلاد الأصليون . وحتى تتبين مدي ماتتسم به من الانحراف عن معايير العدالة والمثل الديموقراطية المتعارف عليها ، نحاول فى إيجاز أن نشير إليها على ضوء «الاعلان العالمى لحقوق الانسان» .

تقول المادة الأولى من هذه الوثيقة الدولية « يولد الناس كافة أحراراً ومتساوين فى الكرامة والحقوق ، وقد وهبوا العقل والضمير وينبغى أن يعملوا ، كل منهم قبل الآخر ، بروح من الأخوة » . فاذا رجعنا إلى كينيا نجد أن المبدأ أن المتبع هو التمييز العنصرى فللبيض حياتهم ولغيرهم أوضاعهم ، والانتخابات للمجلس التشريعى تجرى على الأساس الطائفى ، ولكل من العنصرين مدارسه ونواديه ومحال إقامته ، وينظر البيض إلى سواهم على أنهم دونهم مستوى وحضارة .

ولا ريب أن هذا كله يتنافى مع أبسط عناصر المساواة والأخوة وثمت مبادىء أخرى سامية نلقاها فى الإعلان :

(١) فلكل حق الحياة والحرية وضمان الذات (م ٣)

(٢) ولا يجوز أن يتعرض أحد للتعذيب أو المعاملة أو العقاب مما يصطبغ بالقسوة أو يبعد عن الروح الانسانية أو يهبط بالكرامة (م٥)

(٣) والجميع متساوون امام القانون (م ٧) .

(٤) ولا يجوز ان يتعرض الفرد للقبض عليه او الاعتقال او النفى بطريقة تعسفية (م ٩).

هذا ماينص عليه « الاعلان العالمى لحقوق الانسان »، ولكن حكومة كينيا البيضاء لا تعترف من الوجهة العملية بهذه الحقوق . فالتمثيل فى المجلس التشريعى لايتناسب مع عدد الطوائف ، وإجبار الافريقيين على الاقامة فى أماكن خاصة لهم مما يتنافى مع احترام كرامة الانسان ، وتحريم الامتلاك فى المرتفعات على غير البيض خروج على قاعدة المساواة أمام القانون ، وللحاكم ان يأمر بنفى اى شخص قد يكون فى نظر السلطات مبعث خطر على الأمن والنظام ، حتى ولو لم يوجه إليه اتهام معين محدود ، واعتقال الأحرار والمطالبين بالإصلاح أمر مألوف .

ونقرأ كذلك فى هذه الوثيقة الدولية .

(١) أن لكل إنسان الحق فى الامتلاك بمفرده او بالاشتراك مع الآخرين (م ١٧ / ١).

(٢) ولا يجوز حرمانه بطريق تعسفى مما يملك (م ٢/١٧) .

اما فى كينيا فان السلطات البيضاء قررت فى اثر استعمار البلاد أن الأراضى ملك للتاج ، ومن هنا راحت تنزعها من أصحابها الأصليين اوالفعليين وتمنحها للمستعمر الأبيض ، ثم خصصت لهؤلاء

مناطق معينة يقيمون فيها ويستغلونها ، وإن جاز الانتقاص من مساحتها إذا كان مثل هذا الاجراء فى صالح الرجل الأبيض .

وأكثر من هذا :

١ — فللفرد الحق فى حرية إبداء الرأى (م ١٩)

٢ — وحرية الاجتماع وتكوين الجمعيات بالطرق السلمية (م ٢٠/١)

٣ — وأن يشترك فى حكومة بلده بطريق مباشر عن طريق أولئك الذين يختارهم فى حرية لتمثيله ، وأن يشغل مناصب الخدمة العامة فى بلاده (م ٢١)

٤ — وأن إرادة الشعب هى الأساس الذى يقوم عليه سلطان الحكومة (م ٢١)

أما فى كينيا فقد رأينا كيف اعتقل زعيم لأنه عضو فى جمعية تطالب بحقوق أهل البلاد ، وكيف حرم النشاط السياسى على جمعية كيكويو المركزية ونفى بعض زعمائها ومنع صدور المجلة التى تنطق باسمها . وفى الوظائف العامة تلقى المناصب الرئيسية مقصورة على الأوربيين ، كما أن الأغلبية الساحقة من أعضاء المجلس التشريعى من الأخيرين ، بينما أهل البلاد لا يمثلهم فى هذه الهيئة سوى أربعة أعضاء .

وتنص المادة ١٣ على حرية الفرد فى التنقل والاقامة داخل الدولة التى ينتمى إليها ، ولكن الكينى الذى يتعين عليه حمل بطاقة التسجيل إذا غادر مكان العمل بإرادته فإن السلطات تعيده قسراً .

وهل لكل فرد الحق فى التعليم ، وهل التعليم الأولى أو الأساسى إجبارى ، طبقاً للمادة السادسة والعشرين ؟ الجواب بالنفى على وجه التأكيد وتطالب المادة الثالثة والعشرون بأن لكل أمرىء الحق فى العمل ، والاختيار الحر للعمل الذى يمارسه ، والتمتع بأحوال من العمل عادلة ومناسبة ، وفى الحماية ضد البطالة ، ونعتقد أن ما سجلناه من قبل عن شؤون العمل فى كينيا ينطوى على مخالفة صارخة لتلك القواعد الانسانية .

الحق ، أن إدارة الرجـــل الأبيض فى المستعمرات الإفريقية لتجرى على نقيض المبادىء التى يشتمل عليها الاعلان العالمى لحقوق الانسان . وأكثر من هذا فان ما سجلنا عنهـا فى الصفحات المتقدمة لخروج واضح على ميثاق الأمم المتحدة ، كما يتضح من الموازنة بينهـا وبين النصوص التالية الواردة فى الفصل الثانى عشر من الميثاق خاصا بنظام الوصاية الدولى :

المادة السادسة والسبعون

الأهداف الأساسية لنظام الوصاية طبقاً لمقاصد « الأمم المتحدة » المبينة فى المادة الأولى من هذا الميثاق هى :ـ

(ب) العمل على ترقية أهالى الأقاليم المشمولة بالوصاية فى أمور السياسة والاجتماع والاقتصاد والتعليم . وإطراد تقدمها نحو الحكم الذاتى أو الاستقلال حسبما يلائم الظروف الخاصة لكل إقليم وشعوبه

ويتفق مع رغبات هذه الشعوب التى تعرب منها بملء حريتها وطبقا لما قد ينص عليه فى شروط كل اتفاق من اتفاقات الوصاية .

(حـ) التشجيع على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ، ولا تفريق بين الرجال والنسا والنساء والتشجيع على إدراك ما بين مالم من تقيـــد بعضهم بالبعض .

(ى) كفالة المساواة فى المعاملة فى الأمور الاجتماعية والاقتصادية والتجارية لجميع أعضاء « الأمم المتحدة » وأهاليها المساواة بين هؤلاء الأهالى أيضاً فيما يتعلق باجراء القضاء . .

